KONRAD ADENAUER STIFTUNG

عمران للدراسات الاستراتيجية
OMRAN Strategic Studies

# القبيلة والسُلطة في سورية.. التاريخ والثورة

## دراسة في التركيب الريفي وخارطة البُنى القبلية والعشائرية وتفاعلاتها ضمن حلب وإدلب بعد 2011

ـ ورقة مكثفة بأبرز النتائج ـ


تأليف

ساشا العلو  صخر العلي

**القبيلة والسُلطة في سورية.. التاريخ والثورة**

**دراسة في التركيب الريفي وخارطة البُنى القبلية والعشائرية**

**وتفاعلاتها ضمن حلب وإدلب بعد 2011**

**(ورقة مكثفة بأبرز النتائج)**

## مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والاجتماع والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: كانون الأول /ديسمبر 2024

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

# شكر وتقدير لمؤسسة

يتوجه مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بالشكر الجزيل لمؤسسة كونراد آديناور على شراكتها ودعمها لإعداد وترجمة وطباعة هذه الورقة المكثَّفة حول كتاب القبيلة والسُلطة في سورية: التاريخ والثورة.

كما أن كافة المعلومات والأفكار والآراء والملاحق الواردة في هذه الورقة تُعبّر عن رأي المؤلّفَين، ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لمؤسسة كونراد آديناور. وكل من يعتمد على أي معلومة واردة في هذا الكتاب أو يبني على رأي مطروح فيه، إنما يفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. ولا تتحمل المؤسسة أي مسؤولية قانونية أو أخلاقية عن عدم دقة المعلومات الواردة أو عدم حيادية الآراء والتوجهات المطروحة.

# القبيلة والسُلطة في سورية.. التاريخ والثورة

## دراسة في التركيب الريفي وخارطة البُنى القبلية والعشائرية وتفاعلاتها ضمن حلب وإدلب بعد 2011

### (ورقة مكثفة بأبرز النتائج)

تعد هذه الورقة بمثابة لمحة مكثَّفة حول كتاب القبيلة والسُلطة في سورية: التاريخ والثورة، والذي أصدره مركز عمران للدراسات الاستراتيجية في تموز/يوليو 2024، وهو من تأليف الباحثين: ساشا العلو وصخر العلي. ويعد الكتاب دراسة ميدانية معمقة في التركيب الريفي وخارطة البُنى القبلية والعشائرية وتفاعلاتها ضمن محافظتي حلب وإدلب بعد العام 2011. ولا تعد هذه الورقة تلخيصاً للكتاب الذي وقع في 560 صفحة، بقدر ما تمثل لمحة عامة وتكثيفاً لأبرز النتائج التي توصل لها. علماً أن كل ما ورد في متنها وهوامشها من بيانات ومعلومات تستند إلى النسخة الأصلية من الكتاب.

رابط الكتاب

# نبذَةٌ عن المؤلّفَين

## ساشا العلو

باحث سوري، يتركَّز نتاجه البحثيّ في حقل الحركات السياسية والاجتماعية ومجالات الحوكمة في سورية، له العديد من الدراسات والأوراق البحثيّة، إضافة إلى إنتاجه ومساهمته في عدد من الكتب كمؤلف رئيسي أو باحث مشارك، يعمل باحثاً أوّلاً في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، إضافة إلى تعاونه مع عدة مراكز بحثيّة عربية وغربية.

## صخر العلي

باحث سوري، يتركَّز نتاجه البحثيّ حول القبائل والعشائر في سورية وتحوّلاتها السياسية والاقتصادية، له عدد من الأوراق والدراسات البحثيّة المنشورة في دوريات محلية وعربية مُحكَّمة، تمحورت حول تحليل الديناميات السياسية والاجتماعية والإدارية لقبائل وعشائر الشمال السوري، وتفاعلاتها المختلفة بعد عام 2011.

# المحتويات


**مدخل ..... ..... ..... ..... 7**

**أبرز النتائج والخلاصات..... ..... ..... ..... 12**

قبائل وعشائر حلب وإدلب (الثقل والتوزُّع) ..... 12

العشائرية والمناطقية والعائلية (ديناميكيات الثورة)..... 19

التنمية والإدارة المحلية وأثرهما على البُنى الاجتماعية ..... 22

تجربة المجالس (الواقع، الآثار، والمستقبل)..... 24

التهجير القسريّ وآثاره على القبائل والعشائر..... 27

القبائل في قلب الصراع ..... 30

النظام وحلفاؤه ..... 30

"الجيش الوطني" ..... 31

هيئة "تحرير الشام"..... 31

قوات "سوريا الديمقراطية"..... 32

العصبيات والدولة والسُلطة..... 38

# مدخل

لا ينفصل تاريخ الجغرافية السورية عن تاريخ القبائل فيها، والتي استقرت في الشام وبواديها منذ عصور قديمة قبل الميلاد. وبقدر ما طرأ على تلك الجغرافية من تغييرات وتعاقب سُلطات، بقدر ما طال القبيلة من تحوّلات سياسية وبُنيوية جوهرية، شكّلت القبيلة خلالها وبعدها نسقاً اجتماعياً ممتداً تاريخياً بملامح مختلفة ومتحوّلة، ما زلنا نستطيع مُلاحَظتَها وتلمُّس آثارها إلى يومنا الحاضر.

ومن يتتبع التاريخ السياسي -القديم والمعاصر- للجغرافية السورية وتحوّلاتها، سيجد القبيلة والقبلية عنصراً حاضراً في تفاعلات الاجتماع والسياسة والسُلطة، إن لم تكن هي السُلطة. فقد أسَّسَت القبائل العربية وغيرها في المنطقة، ممالك وإمارات ودولاً وحكمت أقاليم خلال حقب تاريخية مختلفة. ودخلت في صراعات مع سُلطات عدة، وحالفت بعضها، وخضَعَت لأخرى وتفاعلت معها، خاصة وأنها امتلكت عناصر جعلت منها نظاماً إدارياً سابقاً على العديد من الأنظمة القديمة والحديثة. وخلال تلك التفاعلات السياسية، كانت بُناها الاجتماعية تتطور وتتحول بفعل مُتغيرات عدة متعلقة بكل مرحلة، ووفق دورة اجتماعية طبيعية ومتكررة تنتقل ضمنها البُنية البدوية إلى نصف حضرية، بينما تندمج الأخيرة في المدن وتتحضر كُلياً بشكل يصعب تتبعه، مقارنة بالهياكل البدوية الأوضح.

ومع انخراط سورية في سياق الدولة الحديثة، طرأت تحوّلات مفصلية على البُنى القبلية والعشائرية، نتيجة عوامل الزمن وما تخلله من مُتغيرات متعددة ومتلاحقة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، عسكرية، قانونية)، والتي كانت آثارها التراكمية واضحة على القبائل والعشائر. بدءاً بأنماطها الاقتصادية التي تعرضت للتفكيك، بعد دفعها طوعاً أو قسراً من التنقل والترحال إلى الاستقرار المعتمد على الاقتصاد الزراعي الرعوي، الأمر الذي استتبع تغييراً في الأدوار التاريخية، والتي خَسِرَت أغلبها لصالح الدولة القومية، الأخيرة التي حصرتها ضمن حدودها الجديدة وأفقدتها خاصية الجغرافية المفتوحة، التي شكّلت تاريخياً أهم عناصر قوتها.

تكيّفت القبيلة مع شكل الدولة الحديث بكل ما حمله من معطيات جديدة، وبحسب السياق المختلف للسُلطات المتعاقبة؛ اختلف تموضع القبائل والعشائر وأدوارها، فشكَّلت عنصراً مقلقاً وبديلاً منافساً أحياناً، وفي أحيان أخرى حليفاً قوياً ذا ثقل أساسي في الريف المقابل للمدن بعوائلها وأعيانها، أو كقاعدة اجتماعية واسعة تُشكّل بُنية أغلب الريف، الذي يمثل بدوره حاملاً اجتماعياً واقتصادياً أساسياً في سورية، ومجالاً للحشد والتعبئة، وحقلاً تجريبياً للنخب السياسية والأحزاب الأيديولوجية. وخلال هذا السياق، استمرت ديناميات التحوّل في البُنية والأدوار، والتي انعكست آثارها على شكل ومضمون "القيادة القبلية" متمثلة بالشيوخ والأمراء، سواء على مستوى أدوارهم السياسية أو علاقاتهم بالبنية الاجتماعية القبلية، التي أخذت تتحول تدريجياً إلى بنى ريفية مُستقرة بأنماط اقتصادية مختلفة، أفرزت مجالاً اجتماعياً جديداً، لم تعد المشيخة اللاعب الأوحد فيه.

تدريجياً، تراجعت ظاهرة البداوة بشكلها التقليدي الكلاسيكي، إضافة إلى ثبات النطاق الجغرافي للقبائل والعشائر وطغيان الحالة المناطقية على تفاعلاتها الاجتماعية، التي ظهرت فيها مشيخات المناطق والوجهاء العشائريون. مقابل انخراط أفرادها في الزراعة والتجارة ووظائف الدولة، إلى جانب تَغيُّر أنماط العمران في أغلب مناطقهم، وبالتالي تراجع تماسك

الهياكل القبلية بأشكالها التقليدية المُتخيّلة. الأمر الذي ساهم بالدفع بمفهوم القبيلة/العشيرة من الإطار السياسي-التنظيمي إلى الاجتماعي-الثقافي، الذي شهد بدوره تحوّلات في أنماط وأنساق العلاقات الاجتماعية ومستويات العصبية، والتي ارتبطت بمُتغيرات جغرافية واقتصادية وتنموية وسياسية.

وضمن الخارطة الواسعة والمتنوعة للقبائل والعشائر السورية، تميّزت قبائل وعشائر الشمال إجمالاً، بثقلها وامتداداتها الجغرافية، وخصوصية مناطقها الحدودية، وبُناها العابرة للقوميات والطوائف. والتي سرعان ما تفاعل أغلبها بكل تلك العناصر مع انطلاق الحدث السياسي المتمثل بالانتفاضة السورية عام 2011، وما تلاها من تداعيات عسكرية وأمنية واقتصادية، ترافقت مع انسحاب الدولة المركزية من أغلب المناطق، ما وضع القبائل والعشائر تحت اختبار الإدارة المحلية.

خلال تلك المراحل، مثّلت القبائل والعشائر إحدى أبرز البُنى الاجتماعية تفاعلاً مع الحدث، بمواقف واتجاهات سياسية مختلفة، عكست الآثار التراكمية على هياكلها. بدءاً من مرحلة التظاهر السلمي وطبيعة تحرك البُنية الاجتماعية العشائرية المنتفضة بشكل سابق ومتجاوز للمرجعيات التقليدية (شيوخ، أمراء، وجهاء). مروراً بالعسكرة وتفاعلاتها المناطقية-العشائرية المتداخلة، خاصة بعد أن قاد نظام الأسد حرباً مفتوحة على البُنى الاجتماعية للمناطق المنتفضة، سرعان ما تطوَّرت تلك الحرب لتفرز مناطق نفوذ مختلفة، بلاعبين محليين وإقليميين ودوليين، انقسمت بينهم جغرافية القبائل والعشائر، ومثَّلت الأخيرة مجالاً للتنافس والتجاذب، كبُنية اجتماعية وازنة وعابرة للمناطق.

وبعكس السِلمية، قادت معطيات العسكرة إلى بروز تعبير عشائري أوضح على مختلف المستويات، وأدَّت إلى انقسامات عمودية وأفقية ضمن بُنية القبيلة والعشيرة، وأفسحت المجال لعودة القيادة القبلية والعشائرية كلاعب محلي بأدوار سياسية وعسكرية واجتماعية. وكما كانت القبائل والعشائر من أبرز البُنى الاجتماعية السورية المتفاعلة مع الأحداث والتطورات المختلفة؛ فإنها أيضاً من أكثر البُنى المتضررة من التداعيات العسكرية والأمنية والاقتصادية، على رأسها التهجير القسريّ، والذي دفع بانزياحات كبرى هي الأولى من نوعها في تاريخ سورية الحديث. خاصة بعد العام 2016، إثر تقدم النظام وحلفائه إلى أغلب مناطق المعارضة في سورية، حيث أخذت التفاعلات العسكرية تنحسر تدريجياً إلى الشمال ضمن محافظتي حلب وإدلب، واللتين شكّلتا مصبّاً لموجات نزوح وتهجير متتالية، سواء ضمن المحافظتين، أو قادمة من مختلف المناطق السورية.

في هذا السياق المُعقَّد، وضمن الجيوب التي انحسرت إليها المعارضة في الشمال الغربي، برزت بعد العام 2016 ظاهرة تنظيمية مُستَحدَثة، تمثَّلت بتأسيس مجالس قبائل وعشائر. إذ راحت أغلب القبائل والعشائر تؤسِّس مجالسها الخاصة، والتي بدت كمجالس إدارة بمهام واختصاصات مختلفة غير معتمِدة على القيادة المنفردة للشيخ. ما ساهم بشكل أو بآخر في تعزيز البروز القبلي بصورة تنظيمية جديدة، والدفع لاستعادة روح القبيلة وجزء من أدوارها، خاصة وأن تأسيس تلك المجالس لم يقتصر على القبائل العربية في المنطقة، فسرعان ما انتقلت التجربة إلى العشائر الكردية والتركمانية. وبالرغم من ذلك، ما زالت أدوار تلك المجالس محدودة، كما لا تزال آثارها وفاعليتها مُلتبِسَة على مستوى البُنية القبلية وقيادتها التقليدية، خاصة وأنها تجربة جديدة من نوعها ضمن الفضاء القبلي السوري.

**وبناءً على ما سبق، تُعد مرحلة ما بعد العام 2011 مفصلية في تاريخ الدولة السورية والبُنى الاجتماعية المكوّنة لها. وإن دراسة القبائل والعشائر خلال اثني عشر عاماً من الصراع، ما هي إلا دراسة لتفاعلات بُنى اجتماعية محلية بارزة، ضمن مرحلة حرجة من تاريخها. وامتدادٌ لمحاولات البحث القديمة والمتواصلة، فقد فرَضَت القبيلة نفسها على الإرث المعرفي في المنطقة عموماً وسورية خصوصاً، واحتلَّت حيّزاً مهماً من الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية والسياسية. فغالباً ما تستدعى القبيلة والقبلية كأداة ومدخل تفسيري في الأحداث والتحوّلات السياسية الكبرى، أو كمقاربة منهجية لديناميكيات الصراع المحلية. ورغم أهمية ذلك، إلا أن الدراسة لا تنطلق من هذا المدخل؛ فهي لا تتناول القبلية والعشائرية كمدخل تفسيري للحدث السوري المُعقَّد، ولا تبحث عن أثر القبيلة في سياق الصراع، بقدر ما تدرس آثار الصراع عليها، وكيفية تفاعل تلك البُنى معهُ بمختلف مراحله وتداعياته وأطر افه.**

**وعليه، تسعى هذه الدراسة بدايةً؛ للتعرف إلى تاريخ القبائل والعشائر في الجغر افية السورية، وخاصة الشمال الغربي منها، وشكل علاقاتها التاريخية مع السُلطات المختلفة والمتعاقبة، وطبيعة تحوّلاتها البُنيوية، والمُتغيرات المختلفة التي قادت بها إلى أشكالها الحالية. ثم تنتقل لرسم خارطة البُنى القبلية والعشائرية المنتشرة في محافظتي حلب وإدلب والتعرف إليها، ومسح توزعها و انتشارها الجغرافي والديموغرافي الحالي، ثم دراسة تفاعلاتها وأدوارها المختلفة (سياسية، عسكرية، اجتماعية) بعد العام 2011، وما تلاه من نتائج وتداعيات مختلفة، على رأسها التهجير القسريّ بآثاره المُركَّبة. تنتقل بعدها لتبحث في "مجالس القبائل والعشائر" كظاهرة تنظيمية مُستَحدَثَة في الفضاء القبلي السوري بعد العام 2016، لتحديد ماهيتها وطبيعة أدوارها و آثارها على أبعاد "الإدارة القبلية التقليدية"، مقابل قياس مدى فاعليتها ضمن البُنية الاجتماعية.**

وفقاً للأهداف السابقة، قسَّمت الدراسة/الكتاب مبناها المنهجي وسياقها المعلوماتي والتحليلي إلى فصول ثلاثة، مثّل **الفصل الأول**: مدخلاً ومراجعة لتاريخ القبائل والعشائر في الجغرافية السورية بشكل عام وفي محافظتي حلب وإدلب بشكل خاص، وشكل علاقاتها التاريخية مع السُلطات المختلفة والمتعاقبة، وطبيعة تحوّلاتها البُنيوية، والمتغيرات المختلفة التي قادت بها إلى أشكالها الحالية. وذلك، وفق عملية تحقيب منهجية تناولت سبع حقب ومراحل تاريخية، تمثَّلت بـ: (لمحة عامة عن تاريخ المنطقة وقبائلها في العصور القديمة، الحقبة العثمانية، مرحلة الحكومة العربية وحكم الملك فيصل، حقبة الاستعمار الفرنسي، مرحلة العهد الوطني والاستقلال، مرحلة الوحدة مع مصر، حكم البعث: البعث الأول، البعث الثاني/حافظ الأسد، العُشرية الأولى من حكم بشار الأسد). وفي هذا المدى التاريخي الواسع، حدَّدَت الدراسة مُتغيرات عدة لتتبعها وتلمُّس آثارها في كل حقبة ومرحلة، وعلى رأسها: (القبائل الفاعلة في الشمال، طبيعة العلاقة مع السُلطة المركزية والعوامل التي حكمت تلك العلاقة، الأدوار المختلفة للقبائل والعشائر وتحوّلاتها، صراعات القبائل وعلاقاتها البينية، التحوّلات البُنيوية: اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية وآثارها، أبرز الهجرات والانزياحات القبلية والعشائرية من وإلى المنطقة، المُتغيرات والعوامل المُحفِّزة لديناميات التحضُّر والاستقرار، تحوّلات مفهوم القيادة القبلية).

يبدأ **الفصل الثاني** حيث انتهى الأول، ليدرس تفاعلات القبائل والعشائر مع الثورة السورية بعد العام 2011 بمختلف مراحلها وأطرافها وتداعياتها وآثارها. وينقسم الفصل إلى أربعة مباحث، **تناول الأول**؛ واقع مناطق القبائل والعشائر الديموغرافي والاقتصادي والثقافي في محافظتي حلب وإدلب عشية انطلاق الثورة، مُقدِّماً خارطة لانتشارها وعددها في

المحافظتين والبالغ بحسب المسح الميداني: 25 قبيلة تتبع لها 220 عشيرة، إضافة إلى 27 عشيرة مستقلة، على اختلاف مكوّناتها الإثنية (عربية، كردية، تركمانية، شركسية، غجرية). مقابل مسح ميداني لعدد النقاط الجغرافية التي تشغلها تلك القبائل والعشائر في محافظتي حلب وإدلب، والبالغ قرابة: 2033 نقطة جغرافية، موزعة على الوحدات الإدارية (مدينة، بلدة، قرية، حي، أبرز المزارع). وبعد تحديد ورسم تلك الخارطة، يبدأ المبحث بدراسة دوافع وأشكال تفاعل القبائل والعشائر مع الحراك الشعبي في العام 2011 خلال مراحله الأولى، قبل أن ينتقل إلى دراسة مرحلة التسليح وتفاعلاتها ضمن محافظتي حلب وإدلب، مستعرضاً مسحاً لأبرز المجموعات العسكرية العشائرية المُشكَّلة في المنطقة إلى جانب نظام الأسد والبالغ عددها أكثر من 23 تشكيلاً عسكرياً، مقابل نظيراتها المؤسسة إلى جانب المعارضة والبالغ عددها أكثر من 38 تشكيلاً، بين العامين 2012-2020، إضافة إلى مرحلة التنظيمات الجهادية وأشكال علاقاتها مع القبائل والعشائر في المنطقة. مُنتهياً بدراسة الأدوار غير العسكرية التي اضطلعت بها القبائل والعشائر خلال الصراع، خاصة اختبار الإدارة المحلية الذي تعرَّضت له بعد تراجع سُلطة الدولة المركزية وانسحابها بمختلف وظائفها من تلك المناطق.

**أما المبحث الثاني من الفصل الثاني**؛ فقد تناول التهجير القسريّ الذي تعرّضت له البُنى القبلية والعشائرية ضمن المحافظتين وآثاره المُركّبة، عبر مسح المناطق المُهجَّرة ودراسة سياق تهجيرها والجهات الضالعة بذلك، إضافة لرصد أبرز العشائر المُهجّرة من باقي المحافظات السورية إلى حلب وإدلب. ويقدِّم المبحث خارطة مُفصَّلة لعمليات ومراحل التهجير القسريّ في محافظتي حلب وإدلب بين عامي 2012-2020، موزَّعة على القبائل والعشائر ومناطقها التي شهدت تهجيراً قسرياً بنسبٍ متفاوتة، والبالغ عددها قرابة: 1233 نقطة جغرافية (مدينة، بلدة، قرية، أبرز المزارع)، يضاف إليها 30 حياً في مدينة حلب. مقابل دراسة السياق السياسي والعسكري للتهجير، وأطرافه المتعددة، وآثاره المُركَّبة على القبائل والعشائر. إضافة إلى مسح عدد النقاط الجغرافية التي شهدت عودة جزئية لسكانها والبالغ عددها قرابة: 556 نقطة جغرافية، وتلك التي ما تزال خالية منهم والبالغ عددها: 707 نقطة جغرافية، حتى بداية عام 2023.

يدرس **المبحث الثالث**؛ طبيعة وحجم المشاركة العسكرية للمكوّن القبلي ضمن أبرز المظلات والتشكيلات العسكرية في الشمال حتى بداية عام 2023، على اختلاف مناطق السيطرة والنفوذ، ويقدِّم خارطة لأبرز تلك التشكيلات، إضافة لتتبع آثار التهجير على الخارطة الفصائلية في محافظتي حلب وإدلب، خاصة بعد قدوم عشرات الفصائل المُهجَّرة من مناطق سورية مختلفة. في حين ينفرد **المبحث الرابع**؛ بدراسة ظاهرة تشكيل "مجالس القبائل والعشائر" في الشمال بعد العام 2016، وحركة ودوافع وسياقات تشكيلها، وذلك بعد مسح عددها في محافظتي حلب وإدلب والبالغ قرابة: 30 مجلس قبيلة، مقابل أكثر من 130 مجلس عشيرة. ثم يُركّز فقط على دراسة فاعلية أبرز مجالس القبائل والبالغ عددها 17، بدءاً من وجهة نظر أعضائها، ثم من وجهة نظر أبناء القبائل والعشائر في المنطقة، لتحديد أبعاد ومستقبل تلك التجربة وآثارها المختلفة. إضافة إلى المرور على تجربة "مجالس العوائل والأعيان" المؤسسة في بعض مدن محافظة إدلب، كحالة موازية لـ"مجالس القبائل والعشائر" في أرياف حلب وإدلب.

**أما الفصل الثالث:** فيُقدِّم نتائج المسح الميداني الذي قام به فريق البحث، لخارطة القبائل والعشائر على اختلاف مكوّناتها الإثنية (عربية، كردية، تركمانية، شركسية، غجرية) في محافظتي حلب وإدلب، وذلك عبر 52 خريطة بيانية إضافة إلى 52

جدولاً إحصائياً، توضِّح طبيعة كل قبيلة وعدد العشائر التي تتبع لها في المحافظتين، وأبرز بيوتها، والمناطق الجغرافية التي تشغلها موزعة على التقسيم الرسميّ للوحدات الإدارية في محافظتي حلب وإدلب (مدينة، بلدة، قرية، حي، أبرز المزارع).

**استندت الدراسة/الكتاب في بناء فصولها ومباحثها إلى مصادر بيانات متعددة ومتنوعة، أولية وثانوية، فإلى جانب الكتب والدراسات الأكاديمية والمراجع التاريخية والوثائق والأراشيف حول المنطقة وتاريخ قبائلها وعشائرها، اعتمدت الدراسة على البيانات والمعلومات الميدانية كمصادر أوليّة، واستخدَمَت أدوات وأساليب بحثية عدة في جمع تلك البيانات، على رأسها المقابلات وجلسات التركيز الميدانية، التي أجريت بين عامي 2021-2024 وشملت ما يزيد عن 780 مصدراً من عيّنات وشرائح مختلفة، أبرزهم: شيوخ وأمراء ووجهاء قبائل وعشائر، إضافة إلى الآغوات والأعيان، مؤسسو وأعضاء مجالس القبائل والعشائر، نسّابون وعوارف، ناشطون اجتماعيون وسياسيون وأعضاء مجالس محلية من أبناء القبائل والعشائر في المنطقة، ضباط منشقون وقادة ميدانيون من أبناء القبائل والعشائر في المنطقة، مختصون وباحثون ممن يتركّز اهتمامهم في شؤون المنطقة أو قبائلها، إضافة إلى أعداد كبيرة من مهجري المنطقة ممن حضروا جلسات التركيز الخاصة بالتهجير القسري، وغيرهم.**

## أبرز النتائج والخلاصات

**بناءً على ما تم استعراضه ضمن مُلخَّص فصول الدراسة أعلاه، والتي شكَّل الفصل الثاني بداية نتائجها العملية فعلياً؛ تعد هذه الورقة بمثابة لمحة عامة وتكثيفاً لأبرز نتائج الدراسة الأساسية، خاصة فيما يتعلق بالبُنية القبلية والعشائرية وثقلها وتوزّعها الجغرافي في محافظتي حلب وإدلب، إضافة إلى طبيعة واتجاهات تفاعلها مع الثورة السورية، وأدوارها المتعددة في المجالات السياسية والعسكرية والإدارة المحلية، مقابل آثار الصراع المختلفة على تلك البُنية، خاصة التهجير القسريّ. مروراً بظاهرة تشكيل مجالس القبائل والعشائر وأبعادها الحالية والمستقبلية، وصولاً إلى تموضع البُنى القبلية والعشائرية في معادلة السُلطة وإشكاليّة العلاقة مع الأخيرة ضمن إطار إدارة العصبيات وشكل الدولة.**

## قبائل وعشائر حلب وإدلب (الثقل والتوزُّع)

ضمن الجغرافية المحصورة بين محافظتين إداريتين (حلب، إدلب)، أحصت الدراسة: 25 قبيلة يتبع لها 220 عشيرة، إضافة إلى 27 عشيرة أخرى مستقلة بذاتها في المنطقة، أو تتبع لقبائل خارج محافظتي حلب وإدلب. وقد تم إحصاء تلك القبائل والعشائر على اختلاف مكوّناتها الإثنية (عربية، كردية، تركمانية، شركسية، غجرية)، مقابل مسح ميداني لعدد النقاط الجغرافية التي تشغلها في المحافظتين، والبالغ قرابة: 2033 نقطة جغرافية، موزعة على الوحدات الإدارية (مدينة، بلدة، قرية، حي، أبرز المزارع).

وقد ركّزت الدراسة في تصنيفها المنهجي لقبائل وعشائر حلب وإدلب، على أربعة معايير: (الثقل الجغرافي والامتداد، التكوين البُنيوي للقبيلة، المعيار العرقي، عدد النقاط الجغرافية التي تشغلها القبيلة/العشيرة). وفيما يلي جدولان يتضمنان أبرز

القبائل والعشائر المنتشرة في حلب وإدلب، وثقلها على مستوى المحافظتين وعلى مستوى سورية ككل، إضافة إلى طبيعة تكوينها البُنيوي - الاجتماعي، مقابل عدد النقاط الجغرافية المنتشرة فيها ضمن المحافظتين:

جدول رقم (1): يُبيّن تركُّز ثقل أبرز القبائل في حلب وإدلب وعدد عشائرها المنتشرة في المحافظتين، وعدد نقاط توزعها الجغرافي وطبيعة تكوينها البُنيوي

| م | القبيلة | عدد العشائر التابعة للقبيلة ضمن محافظتي حلب وإدلب[1] | الثقل على مستوى حلب/إدلب | عدد النقاط الجغرافية المنتشرة فيها ضمن حلب وإدلب (قرية، بلدة، مدينة، حي، أبرز المزارع) | | المجموع | الثقل على مستوى سورية | التكوين البُنيوي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | حلب | إدلب | | | |
| 1 | البوشعبان | 32 | حلب | 463 | 62 | 525 | حلب-الرقة | نَسَباً |
| 2 | عشائر الكرد | 17 | حلب | 155 | - | 155 | الحسكة | نَسَباً وحِلفاً |
| 3 | الحديديين | 9 | حلب | 110 | 42 | 152 | حلب | نَسَباً وحِلفاً |
| 4 | البقّارة | 22 | حلب | 94 | 40 | 134 | دير الزور | نَسَباً |
| 5 | الموالي | 22 | إدلب | 8 | 101 | 109 | إدلب | نَسَباً وحِلفاً |
| 6 | بني سعيد | 5 | حلب | 98 | 4 | 102 | حلب | نَسَباً وحِلفاً |
| 7 | الدليم | 4 | حلب | 69 | 13 | 82 | حلب | نَسَباً وحِلفاً |
| 8 | قيس/جيس | 19 | إدلب | 26 | 51 | 77 | حماة-الرقة | نَسَباً وحِلفاً |
| 9 | طيء | 15 | حلب | 62 | 14 | 76 | الحسكة | نَسَباً وحِلفاً |
| 10 | العقيدات | 5 | حلب | 54 | 19 | 73 | دير الزور | نَسَباً وحِلفاً |
| 11 | النعيم | 10 | حلب | 37 | 33 | 70 | حمص | نَسَباً وحِلفاً |
| 12 | الجبور | 4 | حلب | 67 | 1 | 68 | الحسكة | نَسَباً وحِلفاً |
| 13 | عشائر التركمان | 11 | حلب | 58 | 7 | 65 | حلب-اللاذقية | نَسَباً وحِلفاً |
| 14 | بني خالد | 14 | إدلب | 24 | 36 | 60 | حمص | نَسَباً وحِلفاً |
| 15 | العُبيد | 1 | حلب | 48 | - | 48 | دير الزور-حلب | نَسَباً |
| 16 | اللهيب | 1 | حلب | 24 | 8 | 32 | حلب | نَسَباً |
| 17 | شمَّر | 3 | حلب | 39 | 4 | 43 | الحسكة | نَسَباً وحِلفاً |
| 18 | الجحيش | 5 | حلب-إدلب | 11 | 11 | 22 | الحسكة | نَسَباً |
| 19 | السكن/السجن | 5 | حلب | 20 | - | 20 | حلب | نَسَباً وحِلفاً |
| 20 | بني جميل | 8 | حلب | 17 | 1 | 18 | حماة | نَسَباً |
| 21 | عنزة | 2 | حلب | 13 | - | 13 | حمص- حماة | نَسَباً وحِلفاً |
| 22 | البورمضان | 1 | حلب | 12 | 1 | 13 | الرقة | نَسَباً |
| 23 | الغجر | 1 | حلب | 9 | 2 | 11 | --- | نَسَباً |
| 24 | الفضل | 1 | حلب | 5 | - | 5 | القنيطرة-ريف دمشق | نَسَباً وحِلفاً |
| 25 | الشركس | 3 | حلب | 3 | - | 3 | القنيطرة | نَسَباً |
| 26 | **المجموع** | **220** | | **1526** | **450** | **1976** | ***ملاحظة حول التكوين البُنيوي[2]** | |
| 27 | **المجموع العام بعد حذف النقاط الجغرافية المشتركة بين القبائل ضمن حلب وإدلب (بلدة، مدينة، حي ضمن المدينة، و أبرز القرى المشتركة)** | | | | | **1825** | | |

[1] يشمل هذا العدد؛ العشائر التابعة للقبيلة في محافظتي حلب وإدلب فقط، ولا يشمل كل عشائر القبيلة على مستوى سورية أو خارجها.

[2] قام فريق البحث ببناء هذا التصنيف وفقاً لواقع التكوين البُنيوي لأغلب القبائل السورية، وخاصة في الشمال، والمُشكَّل من النَسَب والحِلف معاً أو من أحدهما. أما النَسَب: فهو الاعتقاد أو السرديّة المشتركة لدى عشائر القبيلة الواحدة بتحدرهم من نَسَب دموي واحد (جد واحد) وهو محلّ تفاخر لدى بعض القبائل، وأما الحِلف:

جدول رقم (2): يُبيّن تركُّز ثقل أبرز العشائر في محافظتي حلب وإدلب، وعدد نقاط توزعها الجغرافي وطبيعة تكوينها البُنيوي

| م | العشيرة | الثقل على مستوى حلب / إدلب | عدد النقاط الجغرافية المنتشرة فيها ضمن حلب وإدلب (قرية، بلدة، مدينة، حي، أبرز المزارع) | | المجموع | الثقل على مستوى سورية | التكوين البُنيوي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | حلب | إدلب | | | |
| 1 | الدمالخة | حلب | 28 | 3 | 31 | حلب | نَسَباً |
| 2 | قره كيج | حلب | 23 | - | 23 | حلب | نَسَباً وحِلفاً |
| 3 | الويسات | حلب | 13 | 8 | 21 | حلب | نَسَباً |
| 4 | السماطية | حلب | 10 | 7 | 17 | حماة | نَسَباً وحِلفاً |
| 5 | بني عصيد | حلب | 15 | - | 15 | حلب | نَسَباً |
| 6 | المشاهدة | حلب | 10 | 3 | 13 | دير الزور | نَسَباً |
| 7 | عدوان | حلب | 7 | 6 | 13 | الحسكة | نَسَباً |
| 8 | الغلاظ | حلب | 13 | - | 13 | حلب | نَسَباً |
| 9 | الهنادي | حلب | 10 | 2 | 12 | حلب | نَسَباً وحِلفاً |
| 10 | بني زيد | حلب | 12 | - | 12 | - | نَسَباً |
| 11 | الجعابرة | حلب | 8 | 3 | 11 | حلب | نَسَباً |
| 12 | البوصلاح | حلب | 11 | - | 11 | - | نَسَباً |
| 13 | الحمدون | حلب | 10 | - | 10 | حلب | نَسَباً |
| 14 | الخزاعلة | حلب | 7 | - | 7 | - | نَسَباً |
| 15 | المرندية | حلب | 4 | 2 | 6 | - | نَسَباً |
| 16 | الظريفات | حلب | 2 | 3 | 5 | - | نَسَباً |
| 17 | الخنافرة | حلب | 4 | - | 4 | حلب | نَسَباً |
| 18 | البودبش | حلب | 4 | - | 4 | حلب | نَسَباً |
| 19 | البوكليب | حلب | 2 | 1 | 3 | - | نَسَباً |
| 20 | السخاني | حلب | 2 | - | 2 | حمص | نَسَباً وحِلفاً |
| 21 | القرامطة | إدلب | - | 2 | 2 | - | نَسَباً |
| 22 | العمالجة | إدلب | - | 2 | 2 | - | نَسَباً وحِلفاً |
| 23 | بري | حلب | 2 | - | 2 | - | نَسَباً |
| 24 | البورجب | حلب | 1 | - | 1 | الرقة | نَسَباً |
| 25 | البوحيّات | حلب | 1 | - | 1 | حماة | نَسَباً |
| 26 | المكاحطة | إدلب | - | 1 | 1 | إدلب | نَسَباً |
| 27 | المقداد | حلب | 1 | - | 1 | درعا | نَسَباً |
| 28 | **المجموع العام** | | **200** | **43** | **243** | | |
| 29 | **المجموع العام بعد حذف النقاط الجغرافية المشتركة بين العشائر، وبينها وبين قبائل أخرى ضمن حلب وإدلب (بلدة، مدينة، حي ضمن المدينة، و أبرز القرى المشتركة)** | | | | **208** | | |

مصدر الجدول رقم (1-2): كتاب القبيلة والسلطة في سورية التاريخ والثورة.

فهو بمثابة اتحاد بين مجموعة من العشائر التي لا يتحدَّر جميعها بالضرورة من نَسَب واحد، تحالفت أو تعاقدت أو اتحدت في مراحل تاريخية سابقة ولأسباب مختلفة غالباً ما تكون دفاعية في مواجهة الأحلاف أو الكيانات القبلية الأخرى في المنطقة أو لأسباب مناطقية فرضتها الجغرافية أو غيرها من الأسباب المتعددة، فشكّلت مع الزمن بُنية قبلية مكوَّنة من عشائر ذات نَسَب مشترك وأخرى متحالفة معها، فبات تكوينها البُنيوي مُعتَمِداً على الحِلف والنَسَب معاً. علماً أن الحِلف لا يلغي أنساب العشائر المكوّنة له، بقدر ما يوحّدها ضمن رابطة دفاعية تتحول مع الوقت إلى انتماء، فغالباً ما يتكوّن الحِلف من عشائر معروفة النَسَب على مستوى العشيرة الواحدة. وقد تختلف مستويات التحالف أو الاتحاد من حلف قبلي إلى آخر، وأحياناً من قبيلة إلى أخرى، فقد تلتحق بعض العشائر بقبائل أخرى متحدّرة من نَسَب واحد لأسباب تاريخية مختلفة؛ منها تصاعد قوة القبيلة في مرحلة معينة أو وقوع تلك العشائر ضمن مناطق نفوذها بعيداً عن قبائلها الأم، فباتت مع الزمن محسوبة عليها أو ضمنها. كما قد ينطبق ذلك على مستوى وحدات اجتماعية أصغر من القبيلة، إذ قد تتحالف أفخاذ أو أقسام من عشائر مختلفة، بحكم عوامل دفاعية أو مناطقية، لتُشكِّل مع الزمن عشيرة بذاتها مبنية على الحِلف. وتجدر الإشارة، إلى أن الأحلاف القبلية والعشائرية ظاهرة قديمة قِدَم العرب ومحلّ تفاخُر لدى أغلب القبائل لما توحي به من قوة ومنعة، كما أنها منتشرة في الفضاء القبلي والعشائري العربي وغير العربي.

وفقاً لحجم الانتشار المبيَّن في الجدولين السابقين، تُشكِّل القبائل والعشائر السورية في الشمال الغربي (حلب، إدلب) ثقلاً واضحاً، يطغى كأغلبية على البُنى الاجتماعية الأخرى، ويزداد هذا الثقل في محافظة حلب عنه في إدلب، بحكم امتداد القبائل والعشائر إلى مراكز المدن ومركز محافظة حلب، بعكس محافظة إدلب التي يغلب الوجود القبلي والعشائري فيها على الأرياف وبعض المدن.

وتجدر الإشارة إلى أن الجدولين السابقين يعدان حصيلة عامة لجداول تفصيلية تتعلق بكل قبيلة وعشيرة على حدة، فقد تضمن الكتاب الرئيسي فصلاً خاصاً بخارطة الانتشار القبلي والعشائري في محافظتي حلب وإدلب، عُرض خلاله 52 جدولاً تفصيلياً خاصاً بكل قبيلة وعشيرة مذكورة أعلاه، تضمّن تركيبتها وعدد وأسماء نقاطها الجغرافية، وأبرز بيوتها على مستوى المناطق الجغرافية التي تقطنها. إضافة إلى خرائط بيانية توضح كل منها جغرافية انتشار كل قبيلة وعشيرة على حدة، وتوزع نقاطها الجغرافية على الوحدات الإدارية الرسمية في حلب وإدلب.

وفيما يلي، نموذجان لخريطتين، يوضح الأول توزع وانتشار إحدى القبائل العربية- قبيلة البقارة وعشائرها في محافظتي حلب وإدلب، بينما يوضح الثاني توزع وانتشار مجموع عشائر الكُرد في المحافظتين. ويعد النموذجان مثالاً عن 52 نموذجاً آخراً تضمنها الفصل الثالث من الكتاب، والذي اعتمد في بنائه على منهج المسح الاجتماعي وأدواته.

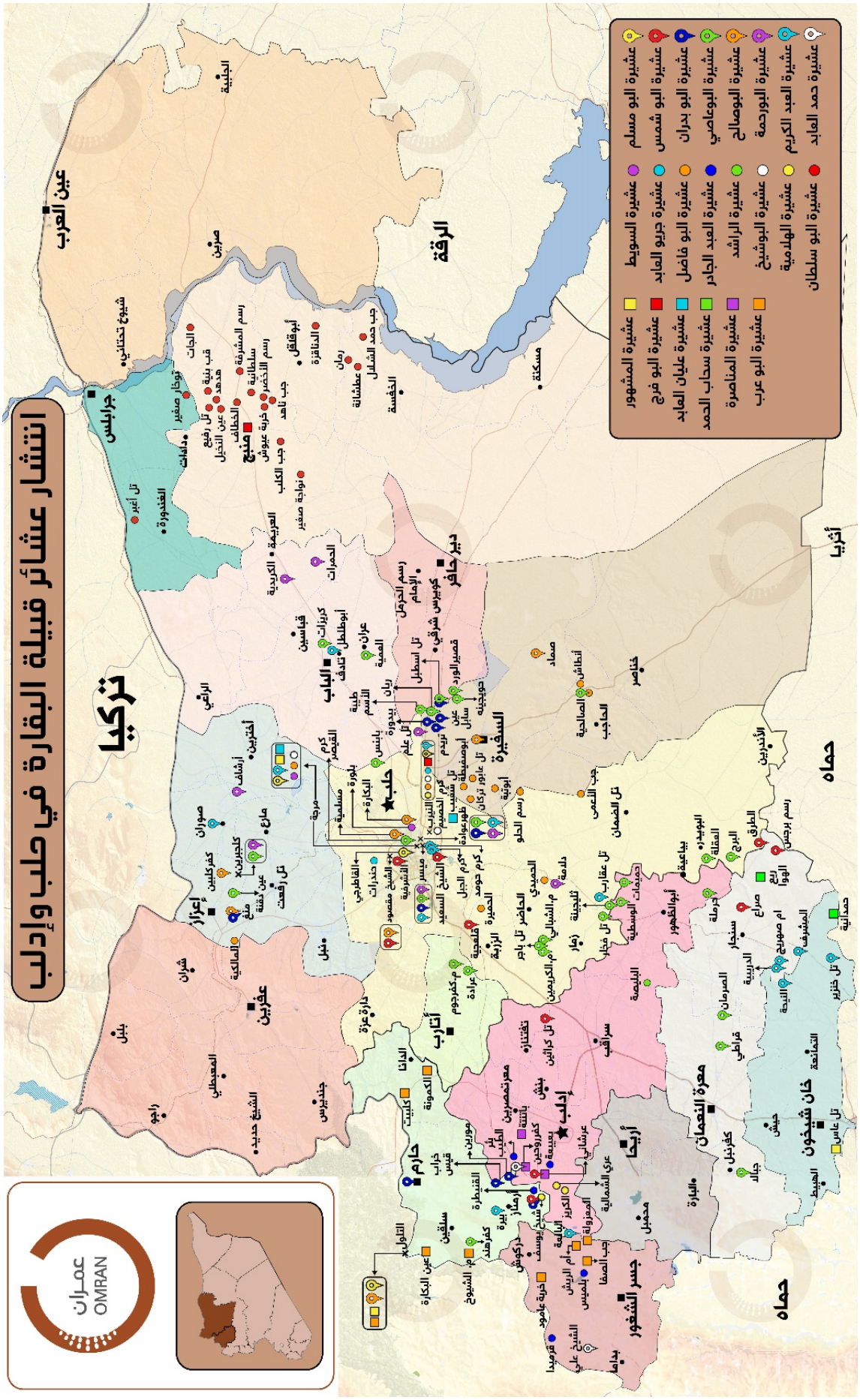
انتشار عشائر قبيلة البقارة في حلب وإدلب
تركيا
الرقة
حماه
عشيرة حمد العابد
عشيرة العبد الكريم
عشيرة البورحمة
عشيرة البوعاصي
عشيرة البوصالح
عشيرة العبد الجادر
عشيرة البو بدران
عشيرة البو شمس
عشيرة البو مسلم
عشيرة البو سلطان
عشيرة الهلامية
عشيرة البوشيخ
عشيرة الراشد
عشيرة المناصرة
عشيرة سحاب الحمد
عشيرة عليان العابد
عشيرة جربو العابد
عشيرة السويط
عشيرة البو عرب
عشيرة البو فرج
عشيرة المشهور
عمران
OMRAN

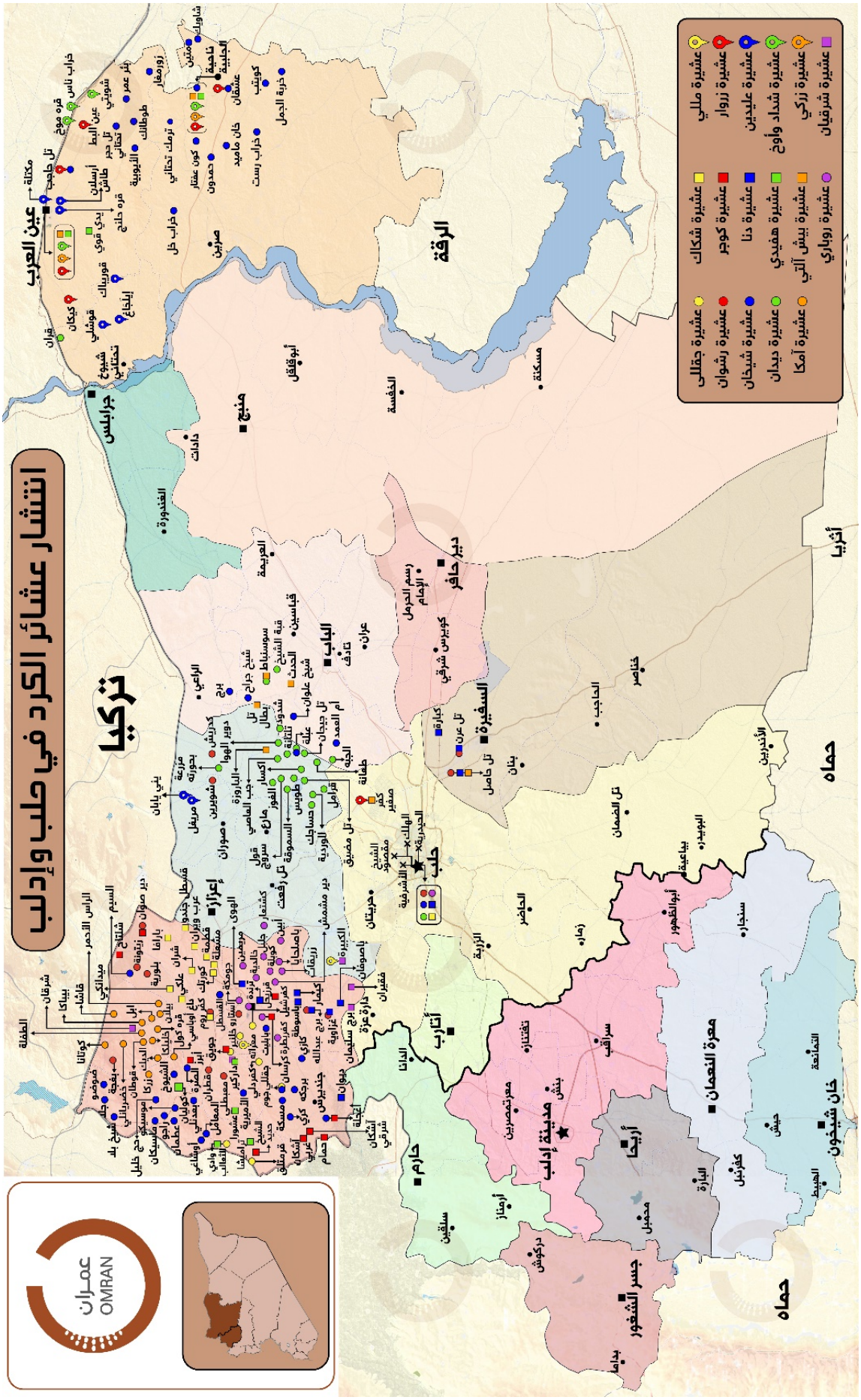
انتشار عشائر الكرد في حلب وإدلب
تركيا
الرقة
حلب
إدلب
حماه
عين العرب
جرابلس
منبج
الباب
أعزاز
إعزاز
عفرين
أخترين
تل رفعت
السفيرة
دير حافر
مسكنة
الخفسة
أبو قلقل
الغندورة
العريمة
أثريا
الحاجب
خناصر
تل الضمان
الأتارب
دارة عزة
حريتان
مدينة إدلب
معرة النعمان
خان شيخون
جسر الشغور
أريحا
حارم
سلقين
عشيرة ملي
عشيرة شكاك
عشيرة جقلي
عشيرة زرزكي
عشيرة بيش آلتي
عشيرة أمكا
عشيرة شداد وأوخ
عشيرة هفيدي
عشيرة ديدان
عشيرة عليدين
عشيرة دنا
عشيرة شيخان
عشيرة زروار
عشيرة كوجر
عشيرة رشوان
عشيرة شرقيان
عشيرة روباري
عمران
OMRAN

وبصورة عامة، تتوزَّع القبائل والعشائر في انتشارها على شكل قوس يغطي الحدود السورية الشمالية، ويمتد من أقصى الشمال الغربي إلى أقصى الشمال الشرقي. وضمن هذا القوس تُشكِّل القبائل والعشائر العربية ضمن محافظتي حلب وإدلب، امتداداً ديموغرافياً غير منقطع، وصولاً إلى حدود محافظتي الرقة وحماة ذات الامتداد القبلي والعشائري. بعكس نظيراتها من العشائر غير العربية، والتي ينقطع امتدادها في مواقع جغرافية عدة، ولا تشكّل امتداداً ديموغرافياً مُتصلاً، وتتوزَّع في مناطق محاذية للحدود غالباً. كما تتركَّز القبائل والعشائر العربية بشكل عام في المناطق السهلية، على عكس نظيراتها من العشائر الكردية التي تتركّز في مناطق جبلية (بعض نواحي عفرين) وأخرى سهلية كـ(عين العرب/كوباني). وفي امتداد لأثر الجغرافية التاريخي على أدوار وتفاعلات البُنى القبلية والعشائرية؛ لعبت أهمية المواقع الجغرافية التي شغلتها القبائل والعشائر في أرياف ومدن الشمال الغربي، دوراً مهماً في دخولها لساحة الصراع العسكري، وما ترتب عليه من نتائج على رأسها التهجير القسريّ.

بالمقابل، تختلف مستويات العصبية من قبائل وعشائر إلى أخرى، ومن مناطق جغرافية إلى أخرى، وفقاً لعوامل ومتغيرات عدة حددتها الدراسة الأساسية بالتفصيل. لكن، المُلاحظ بشكل واضح أن تلك المستويات تتفاوت تدريجياً، بدءاً من القبائل والعشائر التي تسكن بعض الأطراف، كريف إدلب الشرقي وقرى بادية حلب الجنوبية الأكثر تمسكاً بالعشائرية وتتمثل فيها المشيخة بشكلها التقليدي الواضح، **ولعلَّ هذا ما يُفسِّر تركُّز تشكيل أغلب "مجالس القبائل" ضمن تلك المناطق، وكذلك بروز الفصائل العشائرية فيها.** لتنخفض مستويات العصبية نسبيّاً ضمن القبائل والعشائر التي تسكن أطراف المدن، كمحيط مدينة حلب من الجهات الأربع التابعة لمنطقة جبل سمعان، وهي أقل عصبية وأقل تمسّكاً بالعشائرية، وتضعف فيها المشيخة التقليدية مقارنة بالنوع الأول. وصولاً إلى القبائل والعشائر التي تسكن المدن الرئيسة كحلب ومارع واعزاز والباب وسراقب وجسر الشغور وحارم، إلخ، والتي تطغى فيها الحالة العائلية-العشائرية ممثلة بالوجهاء، على المشيخة بنمطها التقليدي.

وتنقسم القبائل والعشائر من ناحية الثقل في محافظتي حلب وإدلب، حيث يتركّز الثقل الأساسي لبعضها في تلك المحافظتين كـ(الموالي، البوشعبان، الحديديين، وغيرهم)، مقابل امتدادات لها في باقي المحافظات السورية أو خارج الحدود (الداخل التركي) كـ(البوشعبان، قيس/جيس، وغيرهم). بينما تعد بعض عشائر حلب وإدلب امتداداً لثقل قبائلها المُركَّز في باقي المحافظات السورية كـ (العقيدات، الجبور، بني خالد، النعيم، البقارة، وغيرهم). من جهة أخرى، يعد ثقل أغلب العشائر غير العربية في محافظتي حلب وإدلب (الكردية، التركمانية) مُركَّزاً داخل الحدود التركية، وامتدادها داخل الحدود السورية ضمن حلب (عين العرب/كوباني، الباب/الراعي، عفرين)، وإدلب (قرى تركمانية عدة في منطقة جسر الشغور).

وفي ظل غياب الإحصاءات الرسمية التي تُبيّن ثقل وحجم القبائل والعشائر بشكل دقيق، نستطيع النظر إلى المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الحجم التقريبي لكل قبيلة وعشيرة، مقارنة بالقبائل والعشائر الأخرى، ويمكن اعتبار عدد النقاط الجغرافية التي تقطنها كل قبيلة على حدا مؤشراً على حجمها. وبالرجوع إلى التعداد السكاني للقرى والبلدات التي تسكنها، يمكن حصر عدد أفرادها بشكل تقريبي، إذ تعد غالبية القرى والبلدات التي تسكنها العشائر في محافظتي حلب وإدلب مكونة من العشيرة أو القبيلة ذاتها (عشائر مختلفة من القبيلة ذاتها). مقابل، عدد من القرى والبلدات ومراكز بعض النواحي والمناطق ذات التواجد المشترك بين أكثر من قبيلة و/أو عشيرة، أو بينها وبين مكونات غير عشائرية/العوائل من

**سكان المدن. وفيما يلي جدول يبين ما أحصتهُ الدراسة من عدد الوحدات الإدارية (قرى، مدن، أحياء، و أبرز المزارع) ذات التواجد العشائري، قياساً بعدد الوحدات الإدارية وفقاً لتقسيماتها الرسمية لعام 2011 ضمن محافظتي حلب وإدلب.**

جدول رقم (3): يبين عدد القرى والمدن والأحياء وأبرز المزارع ذات التواجد العشائري بناء على التقسيمات الإدارية في حلب وإدلب لعام 2011[3]

| المحافظة | عدد القرى الكلي | عدد القرى العشائرية | عدد المدن الكلي | المدن ذات التواجد العشائري [6] | عدد المزارع الكلي | عدد أبرز المزارع العشائرية [5] | مركز المحافظة | أبرز الأحياء ذات التواجد العشائري ضمن مركز المحافظة [4] | المجموع الكلي لنقاط تواجد القبائل والعشائر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حلب | 1476 | 1397 | 22 | 21 | 1312 | 278 | 1 | 30 | **1726** |
| إدلب | 475 | 374 | 17 | 11 | 603 | 108 | 1 | 0 | **493** |
| **المجموع** | **1951** | **1771** | **39** | **32** | **1915** | **386** | **2** | **30** | **2219** |
| ***ملاحظة: تم حساب المجموع الكلي لنقاط تواجد القبائل والعشائر في حلب وإدلب، وفقاً لمايلي: عدد القرى العشائرية + عدد المدن ذات التواجد العشائري + عدد أبرز المزارع العشائرية +أبرز الأحياء ذات التواجد العشائري = 2219 محسوماً منه القرى والمدن و أبرز المزارع والأحياء المشتركة، وذلك منعاً لتكرارها، والمقدَّرة: 186 نقطة جغر افية، ليصبح بذلك المجموع النهائي = 2033 نقطة جغر افية تتواجد فيها القبائل والعشائر في محافظتي حلب وإدلب موزَّعة على التقسيمات الإدارية الرسميّة (قرية، مدينة، أبرز المزارع، أبرز الأحياء) .** | | | | | | | | **2033 بعد حذف النقاط الإدارية المشتركة** |

مصدر الجدول: كتاب القبيلة والسلطة، بالاستناد إلى أرقام "المكتب المركزي للإحصاء في سورية"، مقارنة بالأرقام الخاصة بالمسح الميداني الذي قدمه الكتاب.

## العشائرية والمناطقية والعائلية (ديناميكيات الثورة)

مع انطلاق الثورة السورية عام 2011، طالت القبائل والعشائر انقسامات أفقية وعمودية على مستوى الموقف من الحدث السياسي الضخم المتمثل بالثورة، ولا يعدُّ هذا الانقسام استثنائياً قياساً بتاريخ القبائل والعشائر السورية، والتي تفاعلت بالانقسامات ذاتها في حقب مختلفة شهدت حروباً وتحوّلات سياسية مفصلية، إذ تبدو تلك الانقسامات طبيعية قياساً بحجم القبائل والعشائر كبُنى اجتماعية ممتدة على جغرافية واسعة، ومتباينة في مواقفها السياسية. وقد تبدو أكثر

[3] يدخل ضمن عدد القرى مراكز البلدات والبلديات التي غالباً تتشكل من تجمع يضم عدداً من القرى (على سبيل المثال: بلدة بردة في ريف حلب الجنوبي مكوّنة من قرى عدة، بما فيها مركز البلدة، فتم حساب الأخير كقرية مثل بقية القرى التابعة لتجمع البلدة ذاتها). وذلك لتجنُّب التكرار في تعداد النقاط الجغرافية. وتجدر الإشارة، إلى أن المسح الميداني الذي قام به فريق البحث يشمل جغرافية حلب وإدلب بغض النظر عن قوى السيطرة المختلفة (قوات نظام الأسد وحلفائها، قوات المعارضة السورية، قوات "سوريا الديمقراطية"/"قسد").

[4] يقصد بها الأحياء التابعة لمركز محافظتي حلب وإدلب.

[5] بحسب المسح الميداني لأبرز المزارع في حلب وإدلب، علماً أن بعض المزارع تتبع القرى المجاورة لها، من الناحية الإدارية وناحية تعدادها السكاني، لذلك تركّز المسح الميداني الذي قام به فريق البحث على أبرز المزارع فقط، على اعتبار أن المزارع الأخرى أحصيت مع القرى التي تتبع لها.

[6] ويقصد بها المدن التي تشهد تواجداً عشائرياً من مختلف العشائر، سواء جزئياً "حي أو أكثر"، كمدن: عفرين والباب وعين العرب ومارع وتل رفعت وجرابلس والأتارب وغيرها، إلى جانب العوائل من غير العشائر. أو تشهد تواجد غالبية عشائرية كالسفيرة ودير حافر وخناصر ومنبج وتل الضمان والزربة وصرين وغيرها. للاطلاع على نقاط العشائر وتوزعها راجع: الفصل الثالث الخاص بالمسح الميداني.

طبيعية إذا ما لُحِظَت في الإطار الأوسع لانقسامات مختلف البُنى والأُطر والروابط الاجتماعية خلال الحدث السياسي المتمثل بالثورة السورية، فقد طالت الانقسامات وحدات وبُنى اجتماعية أصغر، كان من المفترض أن تكون أكثر تماسكاً من القبيلة/العشيرة بمداها الاجتماعي والجغرافي الأوسع كـ (العائلة النووية والممتدة).

وإذا ما حلّلنا تفاعلات القبائل والعشائر مع الثورة السورية منذ البداية، والمُنحنى البياني لتطوراتها وأشكالها اللاحقة، سنجد أن القبائل والعشائر المنتفضة ضد النظام منذ عام 2011 في محافظتي حلب وإدلب، لم تتفاعل مع الحراك الشعبي بصيغة قبلية-عشائرية خلال المرحلة الأولى (السِلمية). فبالرغم من إعلان جمعة العشائر بتاريخ 10 حزيران 2011 كمحاولة لاستنفار ثقل القبائل والعشائر على مستوى سورية، إلا أنه لم يُلحَظ في المحافظتين خلال تلك الفترة أي تأطير عشائري أو قبلي للحراك المحلي وأهدافه، سواء على مستوى التنسيقيات المُنظِّمة للحراك في المنطقة، والتي لم تحمل أي منها أسماء قبلية أو عشائرية، وإنما أسماء مناطقية. أو على مستوى الشعارات والمطالب التي لم تُعبّر عن أي بعد قبلي أو عشائري، بقدر ما عبّرَت عن الشعارات ذاتها المطالبة بالتغيير في مختلف المناطق السورية، وهذا الأمر قد ينسحب على مختلف القبائل والعشائر المنتفضة في سورية.

ومع بداية التسليح، بدأت الأمور تأخذ منحىً مختلفاً، وأخذ يظهر التعبير القبلي/العشائري بصورة أوضح، فرضتها طبيعة وسياق العمليات العسكرية. فقد ارتبطت عسكرة الحراك الشعبي ضد النظام بحالة مناطقية دفاعية، أخذت خلالها كل منطقة تُشكِّل كتائبها ومجموعاتها العسكرية، فانعكس تركيب المنطقة الديموغرافي بشكل طبيعي في بُنية أغلب الفصائل المحلية، خاصة في المناطق ذات الثقل العشائري.

من جهة أخرى، تطلَّبَت مرحلة التسليح وطبيعة العمليات العسكرية، مستوى معيناً من التضامن والعصبية أمام مركزية النظام وعنف عملياته العسكرية. هذا المستوى الذي وفَّرتهُ الحالة المناطقية والعشائرية أو العائلية في المناطق غير العشائرية، وغالباً ما تداخلت المناطقية والعشائرية في مراحل مختلفة، نتيجة أن 70% من مناطق الثقل القبلي والعشائري في حلب وإدلب تسكنها القبيلة/العشيرة ذاتها، مقابل مناطق أخرى تسكنها عشائر متنوّعة أو يتداخل فيها المكوّن العشائري مع مكوّنات أخرى/عائلية. فظهرت خلال تلك المرحلة نزعة مُركّبة (مناطقية - عشائرية) أو (مناطقية - عائلية) في المناطق غير العشائرية.

تطوّرت تلك النزعة بشكل أكبر مع توسُّع العمليات العسكرية وزيادة مستوى العنف خلالها، ثم مع انسحاب الدولة ووظائفها من تلك المناطق، ووضع سكانها المدنيين وفصائلها أمام اختبار الإدارة المحلية وسط عمليات عسكرية عنيفة مستمرة. الأمر الذي أدى إلى لجوء مختلف البُنى الاجتماعية التقليدية إلى بدائل، واستحضارها لأشكال التنظيم التقليدية المتاحة، وعلى رأسها القبيلة والعشيرة والعائلة. زاد في ذلك التهجير القسريّ، الذي أخرج عشائر عدة من مواقعها إلى أخرى، فألغى بذلك البُعد المناطقي لصالح القبلي والعشائري، والذي ازداد مستوى بروزه في بيئة التهجير الجديدة بعد خسارة المُهجَّرين مناطقهم. وقد أخذ يتطور هذا التفاعل مع الشكل الفصائلي الطاغي في الشمال وتعدد قوى السيطرة، وشكل الإدارة المحلية القائم، ما أدى إلى ظهور "مجالس قبلية وعشائرية" كحاجة تمثيلية وإدارية-خدمية، تلك الحاجة التي لم

تقتصر على القبائل والعشائر، وإنما عبرَّت عنها العوائل في المناطق الحضرية (غير العشائرية)، وتجلّت بتجربة مجالس "العوائل والأعيان" في بعض مدن إدلب، والتي قابلت تجربة "مجالس القبائل والعشائر" في حلب وريف إدلب.

ضمن تلك المراحل المختلفة، نجد أن **تفاعل القبائل والعشائر مع الثورة السورية بمختلف أطوارها، كان تفاعلاً مناطقياً محلياً لا مركزياً**، لم تظهر خلاله أي حالة مركزية عابرة للمناطق، سواء على مستوى الموقف أو الحشد أو القيادة القبلية، وإنما فرضت المناطقية والمحلاوية صيغها وأولوياتها على العشائر المنتفضة، بعيداً عن امتداداتها القبلية العابرة للمناطق والمحافظات. فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ تفاعلت عقيدات حلب ضمن مناطقها، بشكل مختلف عن عقيدات حمص وعن عقيدات دير الزور، وهذا ينطبق على مختلف القبائل العابرة للمحافظات. كما ينطبق أيضاً على العشائر المكوِّنَة للقبيلة الواحدة، فعلى سبيل المثال؛ كان تفاعل عشائر البوشعبان ضمن ريف حلب الجنوبي مختلفاً عن ريف حلب الشمالي والشرقي، فقد انخرطت تلك العشائر ضمن حراك مناطقها، وفي الفصائل العسكرية المُشكَّلة ضمن تلك المناطق، وليس في مناطق أخرى. **وهذا ما يُفسِّر توزُّع عشائر عدة من قبيلة واحدة على فصائل مختلفة.** وهذا ما ينطبق على مختلف قبائل وعشائر حلب وإدلب (الحديديين، الموالي، البوشعبان، طي، البقارة، النعيم، وغيرها).

وخلال تفاعلاتها المختلفة مع مرحلة العسكرة، لم تستطع أي من تلك القبائل والعشائر تشكيل حالة مركزية عابرة للمناطق باسم القبيلة أو العشيرة، إذ لم يظهر على الساحة العسكرية أو السياسية أي تشكيل قبلي عابر للمناطق وموحِّد لكل عشائر القبيلة أو تشكيل عشائري موحِّد لكل أبناء العشيرة في مناطق تواجدها، وهذا ما يؤكد أن القبيلة تفتقد للمركزية التنظيمية بشكلها المُتخيّل لدى البعض. أما بالنسبة للعشيرة كوحدة اجتماعية أصغر ضمن القبيلة، ورغم أنها أبدت تماسكاً أعلى نسبياً من القبيلة، نتيجة انتشار أغلبها في المنطقة الجغرافية نفسها أو في قرى متقاربة؛ إلا أنها انقسمت أيضاً على فصائل مختلفة وفقاً لمعطيات محلية. **وبناءً على ما سبق، يمكننا القول: إن القبيلة أو العشيرة، تُمثِّل بُنية عابرة للمناطق اجتماعياً- ثقافياً وليس سياسياً، تفتقد للمركزية التنظيمية، وتتفاعل مع الحدث بمعطياته المحلية - المناطقية وما تفرضه من ديناميكيات تفصيلية. ورغم أن عبور البُنى القبلية/العشائرية للمناطق يعدُّ عبوراً اجتماعياً- ثقافياً وليس سياسياً، إلا أنه قد يتحوّل أحياناً إلى سياسي وفقاً لمُتغيرات وعوامل وظروف مختلفة.**

**وفيما يلي، جدول يوضّح أبرز المجموعات والفصائل العسكرية المعارضة، المُشكّلة على أساس عشائري في محافظتي حلب وإدلب بين العامين 2012 - 2018:**

جدول رقم (4): يبيّن أبرز المجموعات والفصائل المُشكَّلة على أساس عشائري، ضمن مناطق سيطرة المعارضة، خلال عامي 2012 - 2018

| م | القبيلة/العشيرة | اسم الفصيل/التشكيل | عام التأسيس |
|---|---|---|---|
| 1 | العميرات/ بوشعبان | أحرار العميرات | 2012 |
| 2 | موالي – بوشعبان – زويغات/الفضل | اتحاد ثوار العشائر | 2012 |
| 3 | موالي | ملوك البر | 2012 |
| 4 | قبائل الشمال (حلب، إدلب، حماة) | لواء أحرار العشائر | 2012 |
| 5 | العميرات/بوشعبان – الأبرز/عقيدات –البومانع/دليم – الترن/بوشعبان | معاوية بن أبي سفيان | 2012 |
| 6 | الغنايم/ بني سعيد | كتيبة الفاروق في منبج | 2012 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 7 | العساسنة/دليم | درع الأمة | 2012 |
| 8 | الفردون/ بوشعبان | لواء أحرار سوريا | 2012 |
| 9 | جيس – العساسنة – نعيم | درع الشام | 2012 |
| 10 | طي | أحرار الجبل الوسطاني | 2012 |
| 11 | المشارفة/موالي | كتيبة فارس العطور – أحرار بني تميم | 2012 |
| 12 | البوشهاب الدين/حديديين | سهام الليل | 2012 |
| 13 | الشاهر/ بوشعبان | المعتصم بالله | 2012 |
| 14 | الشاهر/ بوشعبان | الشهيد محمود العلي | 2012 |
| 15 | الغانم/بوشعبان | أحرار الفرات | 2012 |
| 16 | عشائر تركمان | كتيبة السلطان عبد الحميد–كتيبة السلطان مراد–كتيبة محمد الفاتح–كتيبة السلاجقة–كتيبة أحفاد الفاتحين–كتيبة الباز | 2013 / 2012 |
| 17 | مجموعات من مختلف القبائل والعشائر السورية | جبهة عشائر سورية | 2013 |
| 18 | نعيم | فرقة النعيم المقاتلة | 2013 |
| 19 | بقارة | لواء محمد الباقر | 2013 |
| 20 | حديديين | سرية صقور الحديديين | 2013 |
| 21 | الغناطسة/حديديين وعشائر أخرى | كتيبة أبو دجانة | 2013 |
| 22 | موالي | لواء الشيخين | 2013 |
| 23 | العلي/ بوشعبان | كتيبة البيارق | 2013 |
| 24 | البومسرة/بوشعبان | كتيبة البومسرة | 2013 |
| 25 | البوحمد/ بوشعبان وعشائر أخرى | كتيبة الإخلاص | 2016 |
| 26 | بقارة | فوج أنصار الشريعة | 2014 |
| 27 | موالي – حديديين – وأخرى | تجمع عشائر أهل السنة العسكري | 2014 |
| 28 | العميرات/بوشعبان | فوج مغاوير الجنوب | 2015 |
| 29 | الكلكل/ بوشعبان | أحرار البوشعبان | 2016 |
| 30 | نعيم | تجمع ألوية وكتائب النعيم | 2016 |
| 31 | العميرات – البوشيخ – البومسرة –العلي/بوشعبان–بوشهاب الدين/حديديين –بوعاصي/بقارة | لواء أسود الإسلام | 2017 |
| 32 | عشائر من البوشعبان | جيش البوشعبان | 2018 |

المصدر: كتاب القبيلة والسلطة في سورية التاريخ والثورة.

## التنمية والإدارة المحلية وأثرهما على البُنى الاجتماعية

شكّلَت برامج التنمية وقوانين الإدارة المحلية تاريخياً إحدى أهم الأدوات لإحداث التغيير في البُنى الاجتماعية، خاصة القبائل والعشائر. وقد برز دورها بشكل واضح في العهد العثماني (مرحلة التنظيمات)، وكذلك خلال الاحتلال الفرنسي؛ في تحفيز السياسات الحضرية ضمن المنطقة، والمساهمة في تفكيك شكل الاقتصاد البدوي والدفع بالقبائل والعشائر من حالة التنقُّل إلى الاستقرار المعتمد على الاقتصاد الزراعي الرعوي.

وإن تراجع حالة البداوة واستقرار القبائل والعشائر منذ فترة طويلة وتحوّلها إلى بُنى ريفية بخلفية قبلية وعشائرية؛ لا يعني أن أثر التنمية وقوانين الإدارة المحلية قد توقف وأعطى نتائجه كاملة، إذ ما تزال السياسات التنموية وقوانين الإدارة المحلية إلى اليوم، وخاصة بعد سنوات الحرب، تُشكِّل مدخلاً وإطاراً قانونياً مهماً للتنمية المحلية واستكمال التأثير والتغيير في البُنى الريفية وغيرها، **خاصة إذا ما أخذنا بالحسبان أن شكل الإدارة المحلية ومستويات التنمية كانت أحد دو افع انتفاض بعض المناطق وعشائرها. وإن لم تكن كذلك، فمن المؤكَّد أنها من العوامل المؤثّرة في شكل انتفاضتها.**

وبالنظر إلى المناطق الإدارية التي تتكوَّن منها محافظتا حلب وإدلب، يُلحَظ بشكلٍ جليّ الخلل في التقسيمات الإدارية التي لم يتغير بعضها منذ زمن العثمانيين أو الاحتلال الفرنسي، مقابل زيادة في حجم السكان ومتطلبات الخدمات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تضم منطقة جبل سمعان: ريف حلب الجنوبي، ونصف ريف حلب الغربي، وجزءاً من ريفي حلب الشمالي والشرقي، ومركز المحافظة (مدينة حلب)، وهو ما يُشكِّل قرابة نصف سكان المحافظة. مقابل 9 مناطق إدارية أخرى تُشكّل بمجموعها النصف الآخر من عدد سكان المحافظة، الأمر الذي انعكس على تقسيمات الوحدات الإدارية ضمنها (مدينة، بلدة، بلدية) ومستوى الإدارة المحلية فيها وشكل تمثيلها.

وفي هذا السياق، وعلى سبيل المثال؛ فإن قرية تل الضمان (منطقة جبل سمعان) التي لا يتجاوز عدد سكانها الفعلي 1000 نسمة، تُصنّف "مدينة" ضمن التقسيمات الإدارية، من خلال اعتبار عشرات القرى التابعة لناحية تل الضمان ملحقة بقرية تل الضمان بالنسبة لعدد السكان، تلك القرى التي تبعد عنها عشرات الكيلومترات، وبالتالي تتركّز الخدمات في هذه القرية/"المدينة" على حساب باقي القرى التي تعد معظمها أكبر لناحية المساحة وعدد السكان، الأمر الذي خلق فجوة إدارية وخدمية وخللاً تنظيمياً واضحاً بين مختلف القرى، لا يصب بمصلحة أي منها. **وبالنظر إلى عدد الوحدات الإدارية في محافظة حلب، يُلحَظ توزعها بشكل غير مفهوم (لا يتفاعل مع المساحة وعدد السكان)، بالأخص في مناطق البادية التي تشمل مئات القرى والمزارع، ولا يقارن عدد وحداتها الإدارية (بلدة، بلدية) مع باقي الأرياف.**

ويؤثر مُتغيّر الإدارة المحلية إلى جانب متغيرات أخرى عديدة، على مستويات التنمية المحلية، وبالتالي الوطنية. إذ تتفق معظم الدراسات والأبحاث على سوء توزيع الثروة في سورية، وتركُّزها في مناطق المدن على حساب الأرياف، وضمن المدن في أحياء على حساب أخرى (أحياء حلب الغربية مقابل أحياء حلب الشرقية ذات الغالبية العشائرية)، إضافة إلى الخلل الواضح في البيئة التشريعية والقانونية والتنفيذية، ناهيك عن تفشي المحسوبيات والفساد، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على أشكال التنمية غير المتوازنة. ويبرز خلل التنمية في محافظتي حلب وإدلب، وبشكل خاص في المناطق الأكثر عشائرية (ريفي حلب الجنوبي والشرقي، وريف إدلب الشرقي)، حيث تضعف الخدمات فيها تدريجياً (صحة، تعليم، بنية تحتية، إلخ) لتنعدم في الأطراف بشكل شبه كامل، **الأمر الذي قد يُفسِّر العصبية الأعلى لقبائل وعشائر هذه المناطق، والناجم عن تهميش يبدو ممنهجاً اتبعه النظام تجاهها، يعتمد على توزيع الخدمات الأوليّة في مراكز المناطق والنواحي على حساب الأطراف، وعلى تمثيل غير متوازن في مستوى الإدارة المحلية ضمن المنطقة.**

ومن خلال التفاعل المناطقي للقبائل والعشائر مع الثورة بمختلف مراحلها، إضافة إلى الأشكال التنظيمية التي أنتجتها القبيلة والعشيرة كقنوات للتمثيل المحلي الخدمي والمطلبي، مقابل ما عبّرت عنه عينة البحث في إجاباتها التي عكست بعداً مناطقياً أحياناً على حساب البعد القبلي والعشائري؛ يتضح حاجة تلك المناطق وسكانها إلى مستويات المشاركة في إدارة مناطقهم بشكل حقيقي، الأمر الذي لن يتم إلا بإحداث تغيير في شكل الإدارة المحلية وقوانينها وتطبيقاتها الفعلية على الأرض، والتي ستشكِّل أداة ومدخلاً رئيساً للتنمية المحلية.

ولعلّ ما سبق، قد يدفع بعضهم لقلق مفاده: أن تغيير قوانين الإدارة المحلية في المناطق القبلية والعشائرية وإشراك أبنائها في إدارتها، قد يؤدي إلى إنتاج شكل قبلي/عشائري أو عائلي أكثر عصبية وتنظيماً، خاصة في المناطق المكوَّنة من قبيلة أو

عشيرة واحدة أو المناطق التي تبرز وتتحكم فيها عوائل محددة. وذلك قد يبدو صحيحاً في حال اقتصر التغيير في الإدارة المحلية على المستوى الشكلي؛ إلا أن أي تغيير حقيقي قد يأتي بنتائج مختلفة تماماً على مستوى البُنية الاجتماعية، فمنح مستوى معيناً من اللامركزية الإدارية المنضبطة للمحليات، وتوسيع صلاحيات الإدارة المحلية، والانتقال إلى انتخابات حقيقية بدل التعيينات المباشرة المرتبطة بالمركز؛ سيؤدي إلى إشراك أبناء المنطقة في إدارة شؤونهم، وبالتالي توسيع هامش المشاركة الديمقراطية، كما سيُحفّز التنمية المحلية في تلك المناطق، ويفسح المجال لحركة المجتمع المدني أكثر، الأمر الذي سيؤدي تدريجياً إلى إحداث أثر اقتصادي تنموي، سيقود بالضرورة إلى تراجع مستويات العصبية، وهذا ما حدث سابقاً في حقب مختلفة. وعلى العكس، فإن التخوّف الحقيقي من إعادة إنتاج حالة قبلية/عشائرية تنظيمية، قد يتمثل أحياناً بالمركزية الشديدة، والتي ستؤدي بشكلها السابق إلى تحفيز وإعادة إنتاج شكل قبلي/عشائري أكثر عصبية.

## تجربة المجالس (الواقع، الآثار، والمستقبل)

شكّل تأسيس "مجالس القبائل والعشائر" بعد العام 2016، ظاهرة مُستَحدَثة على مستوى الفضاء القبلي السوري، وخرقاً أولياً لقواعد الإدارة القبلية والعشائرية التقليدية المعتمدة على الشيخ والأمير والوجيه، لصالح ما يشبه مجلس إدارة متعدد المهام والصلاحيات. وقد ولِدَت تلك الظاهرة في سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية مُعقّدة ومتداخلة ضمن الملف السوري، على رأسها التهجير القسريّ، وتعدد جهات السيطرة، والحاجة إلى التعبير والتمثيل المطلبي والخدمي، خاصة بالنسبة للقبائل والعشائر المُهجَّرة.

ووفقاً لتلك السياقات، انحصرت فاعلية مجالس القبائل والعشائر في أدوار محددة ومتمايزة وفقاً لطبيعة كل مجلس. ففي الوقت الذي انحصرت مهام **مجلس العشيرة** بالجانب الاجتماعي - الخدمي وأدوار الوساطة المحلية، اضطلع **مجلس القبيلة** بأدوار أكثر سياسية وعلى مستويات أوسع، لكنها لا تُعدُّ إلى اليوم ناضجة ومبلورة تنظيمياً، خاصة وسط الظروف غير المستقرة في الشمال السوري.

جدول رقم (5): يبين أبرز مجالس القبائل والعشائر في مناطق حلب وإدلب الخارجة عن سيطرة النظام

| م | القبيلة | اسم المجلس | تاريخ التأسيس |
|---|---|---|---|
| 1 | الموالي | مجلس قبيلة الموالي | 2017 |
| 2 | البوشعبان | المجلس الأعلى لقبيلة البوشعبان | 2017 |
| 3 | اللهيب | المجلس الأعلى لقبيلة اللهيب في سوريا | 2017 |
| 4 | العقيدات | مجلس قبيلة العقيدات في الشمال السوري | 2017 |
| 5 | البقارة | مجلس قبيلة البقارة في الشمال السوري | 2017 |
| 6 | بني خالد | المجلس الأعلى لقبيلة بني خالد المخزومية القرشية في سوريا | 2017 |
| 7 | طيء | مجلس قبيلة طيء | 2017 |
| 8 | عشائر الكرد | مجلس العشائر الكردية | 2017 |
| 9 | بني سعيد | مجلس عشائر بني سعيد | 2017 |
| 10 | النعيم | مجلس قبيلة النعيم في الشمال السوري المحرر | 2017 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 11 | الحديديين | مجلس تجمع عشائر الحديديين الموحد | 2018 |
| 12 | شمَّر | مجلس قبيلة شمَّر في الشمال المحرَّر | 2018 |
| 13 | قبائل وعشائر حلب | مجلس القبائل والعشائر السورية | 2018 |
| 14 | قبائل وعشائر إدلب | مجلس شورى القبائل والعشائر السورية | 2018 |
| 15 | زبيد | مجلس إمارة زبيد | 2019 |
| 16 | عشائر التركمان | ديوان عشائر التركمان | 2019 |
| 17 | قيس/جيس | مجلس شورى قبيلة قيس في المناطق المحررة | 2020 |

المصدر: كتاب القبيلة والسلطة في سورية التاريخ والثورة.

وفي توصيف أثر تلك المجالس على مستوى البُنية القبلية والعشائرية، يمكن القول: **إن تلك المجالس أحدثت تغييراً أولياً على مستوى القيادة القبلية والعشائرية، وليس على مستوى البُنية. إذ يصح النظر إلى تلك التجربة كنوع من تكيُّف تلك القيادة مع الواقع ومعطياته المتعددة. والتفاعل معها والتأثُّر بها**، خاصة وسط حركة إنتاج أشكال تنظيمية مختلفة فرضتها الظروف الموضوعية التي شهدها الشمال السوري برمته وما يزال، من (روابط، اتحادات، نقابات، منظمات، جمعيات، مجالس محلية، فصائل عسكرية، إلخ). إذ لا يمكن فصل تجربة مجالس القبائل والعشائر كأشكال تنظيمية عن السياق العام الذي ولدت فيه.

وإن عكست تلك المجالس نوعاً من المرونة لدى القيادة القبلية التقليدية؛ إلا أنها أعطت إلى اليوم آثاراً مختلفة على مركزية المشيخة. فمن ناحية، لا تبدو تلك المجالس مُهدِداً لمكانة الشيوخ والأمراء، بقدر ما مثّلت لأغلبهم غطاءً تنظيمياً عزَّز بمكان ما سُلطتهم وتمثيلهم، وأمّن قاعدة انطلاق أقوى وأوسع للطامحين منهم بلعب أدوار سياسية تتجاوز قبائلهم وعشائرهم. فقد أعادت المجالس مكانة بعض الشيوخ، الذين بات أغلبهم رؤساء مجالس قبلية إلى جانب صفتهم الاعتبارية كشيوخ، ناهيك أن تمثيل بعضهم تعزَّز نتيجة وصوله إلى رئاسة المجلس بالانتخابات وليس فقط بالنَسَب، وإن كان الأخير مؤثِّراً في مسار الانتخابات. مقابل امتداد سُلطة بعضهم الآخر، نتيجة التهجير القسريّ، إلى عشائر أخرى كان يسود ضمن مناطقها سابقاً الوجهاء والمشيخات المناطقية.

بالمقابل، لا يمكن نفي أي أثر لتلك المجالس على مركزية المشيخة، إذ أدخلت معايير جديدة تتجاوز النسَب لتقييم أداء الشيوخ تجاه قبائلهم وعشائرهم، وقد أقصت شيوخاً عدة نتيجة عدم كفاءتهم في إدارة شؤون القبيلة/العشيرة. كما عبّرت تلك المجالس عن توجه سياسي واحد جمع أبناء القبيلة/العشيرة من أصحاب الموقف المعارض للنظام، الموقف الذي بات بشكل أو بآخر أحد معايير عضوية المجلس أو قيادته، ما أدى إلى عزل وتحجيم العديد من الشيوخ التقليديين من أصحاب المواقف الرمادية، والذين نزحوا بسبب العمليات العسكرية في المنطقة وليس نتيجة موقف معارض، فقد برزت قدرة عزل الشيوخ من قبل المجلس وإقصائهم عبر فرض موقف الأغلبية، وهذا ما حدث ضمن أكثر من مجلس قبيلة وعشيرة.

إلى جانب ذلك، ومن خلال جلسات التركيز التي سبرت تصورات عينة أبناء القبائل والعشائر عن الإطار القبلي وتموضع الشيخ ضمنه ومدى تأثيره؛ يظهر تعبير غالبية العينة بشكل واضح عن تجاوز مركزية الشيخ على مستويات مختلفة، مقابل تأييد بعضهم للمجالس. ولا يبدو ذلك تناقضاً في مواقفهم، بل على العكس، إذ بات التعبير عن رفض الشيخ وأدائه أو

مواقفه، يتم أحياناً عبر تأييد ودعم المجلس، خاصة إذا كانت مواقفه تناقض مواقف المجلس الذي يمثل الأغلبية، أو إذا كان خارج إطاره التنظيمي.

أدخلت المجالس عنصراً جديداً ومهماً إلى عملية القيادة القبلية والعشائرية، متمثلاً بالكفاءات والاختصاصيين من أبناء القبيلة/العشيرة: (محامون، ضباط، مدرسون، إعلاميون، إلخ)، وقد بدا دخول تلك الشريحة طبيعياً في ظل عدم قدرة الشيوخ والوجهاء على الاضطلاع بكل المهام التي فرضتها الظروف وما تتطلبه من اختصاصات مختلفة، انعكست في الهيكلية الإدارية لأغلب المجالس وتوزيع مكاتبها وآليات انتخاب أعضائها ورؤسائها. وفي هذا السياق، شكّلت "مجالس الشورى" المؤسسة ضمن أغلب مجالس القبائل والعشائر، سواء بالانتخاب أو التزكية، كسراً لاحتكار القرار الذي غالباً ما كان يتركّز في بيت المشيخة أو الشيخ، فقد برزَت أطراف أخرى عدة مؤثِّرة فيه، على رأسهم القادة العسكريون من أبناء القبائل والعشائر، والذين باتوا لاعبين ذوي وزن في عشائرهم وقبائلهم ومجالسهم، نتيجة مواقعهم العسكرية على الأرض.

**بناءً على ما سبق، يمكن القول: إن مجالس القبائل والعشائر وفق ظروف نشأتها الخاصة، أعطت حتى الآن، آثاراً متفاوتة أو حتى متعاكسة على مركزية الشيوخ والأمراء والوجهاء. فمن جهة، زادت نفوذهم وعزّزت سُلطتهم، ومن جهة أخرى، أثّرت على مركزيتهم ومكانتهم. ولعلّ الأثر الأول يبدو أوضح بحكم حداثة التجربة والاعتماد على مشاركة الشيوخ والأمراء والوجهاء في تأسيسها و انطلاقها، بينما يبدو أن الأثر الثاني ستتضح معالمه بشكل أكبر على المدى المتوسط والبعيد، في حال استمرار التجربة وتبلورها بشكل أكبر. وبكل الأحوال، حافظت تلك المجالس على وجود نوعي للشيوخ والأمراء والوجهاء، مقابل إدخال عناصر جديدة وتوسيع مفهوم القيادة القبلية والعشائرية، الذي بات أكثر مرونة وفاعلية.**

وكما ارتبطت نشأة تلك المجالس وأدوارها بظروف سياسية وعسكرية واقتصادية خاصة، فإن مستقبلها يبقى مرهوناً باستمرار أو زوال العوامل التي حكمت نشأتها، فاستمرار الظروف التي أنتجتها بشكلها الحالي، قد يؤدي إلى بلورة التجربة بشكل أكبر. أما في حال زوال تلك الظروف، فمن المحتمل أن تتراجع تلك الظاهرة وتنحسر مفاعيلها بشكل طبيعي، سواء عبر عودة شكل الدولة ووظائفها، أو عبر إعادة تنظيم المنطقة إدارياً وأمنياً وعسكرياً، الأمر الذي من شأنه أن يعيد ملء الفراغ الذي شغلته المجالس. على سبيل المثال، سيتراجع القضاء العشائري بشكل طبيعي في حال وجود مؤسسات قضائية وأمنية فاعلة وعادلة، كما ستتراجع أدوار الوساطة المحلية المتركّزة في جانب فض النزاعات. بالمقابل، فإن عودة المهجّرين إلى مناطقهم سيخفف "أتوماتيكياً" حاجة أبناء القبائل والعشائر لتلك المجالس، الأمر الذي يتوقف على طبيعة الحلّ السياسي في سورية، والمستقبل العسكري للشمال. وإلى حين وضوح ذلك؛ فقد تتطوّر أدوار المجالس لاحقاً، سواء باتجاهات سياسية وعسكرية، أو كأُطر للحشد والتعبئة في الفضاء القبلي تجاه عدد من القضايا والملفات.

بالعموم، وبالرغم من تقارب أدوار القبائل والعشائر وشيوخها على اختلاف مناطق السيطرة (قوات النظام، "الجيش الوطني"، هيئة "تحرير الشام"، قوات "سوريا الديمقراطية")، تبدو تجربة "مجالس القبائل والعشائر" في الشمال السوري هي الأنضج، مقارنة بأداء القبائل والعشائر وشيوخها ضمن مناطق سيطرة النظام أو قوات"سوريا الديمقراطية". وهذا لا

يعني أنها الأكثر فاعلية، خاصة وأن الفاعلية مرتبطة بطبيعة مناطق وقوى السيطرة، وإنما يقصد بها الشكل الإداري الأكثر تطوّراً في الساحة القبلية والعشائرية السورية.

شكل توضيحي رقم (1): مخطط هيكلي مشترك لمجالس القبائل.

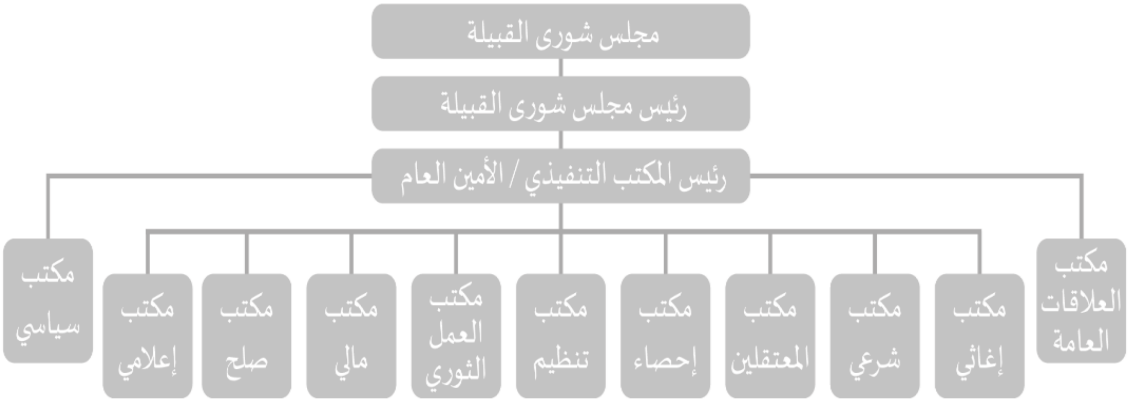


المصدر: المصدر: كتاب القبيلة والسلطة في سورية التاريخ والثورة.

## التهجير القسريّ وآثاره على القبائل والعشائر

رغم التحوّلات والتغييرات التاريخية المتلاحقة التي طرأت على مستويات عدة؛ حافظت أغلب القبائل والعشائر على مواقعها الجغرافية التاريخية، والتي لم تتزحزح منها حتى العام 2012 نتيجة التهجير القسريّ، الذي أزاح عشائر كاملة من مواقع كانت تشغلها منذ مئات السنين. على سبيل المثال لا الحصر؛ تُذكَر طي في حاضر حلب قبل عهد الأمويين، ولم ينقطع وجودها في المنطقة، قبل أن تُهجَّر من مواقعها بعد العام 2012. وكذلك الأمر بالنسبة للموالي وأمرائهم الذين يتواجدون في شرق معرة النعمان قبل العهد المملوكي، ورغم تغيُّر أسمائهم وبُنيتهم وتحالفاتهم، إلا أن مواقعهم الجغرافية لم تتغير، قبل أن يتم تهجير النسبة الأكبر منهم بعد العام 2012. وكذلك الأمر بالنسبة للعشائر القيسية المنتشرة في حلب وحماة منذ الفتح الإسلامي، والتي تغيَّرت مواقع بعضها نتيجة النزوح الداخلي وعمليات التهجير القسريّ بعد العام 2012. مقابل عشرات القبائل والعشائر التي استقرَّت في المنطقة منذ بداية ومنتصف العهد العثماني، قبل أن تُهجَّر بعضها من مناطقها بعد العام 2012 كالبوشعبان، وهذا ينطبق على أغلب العشائر المُهجَّرة ضمن المحافظتين.

**ولم يشهد التاريخ السوري انزياحات قبلية وعشائرية سابقة بهذا الحجم**، فآخر الانزياحات الجزئية في تاريخ سورية المعاصر، كانت خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي، بالنسبة لبعض العشائر التي غادرت من وسط وشمال سورية إلى العراق أو من جنوبها إلى الأردن، نتيجة الخلاف والصدام مع الفرنسيين، كبعض عشائر الموالي في الشمال وبعض عشائر درعا والجولان وزعمائها في الجنوب كالفضل، قبل أن يعودوا لاحقاً. في حين انزاحت أقسام من عشائر أخرى ولم تعد، نتيجة تقسيم وترسيم الحدود السورية الشمالية، خاصة بعد التفاهامات الفرنسية-التركية، كبعض عشائر قيس، البوشعبان، النعيم، الجبور وغيرهم. ناهيك عن بعض صراعات وصدامات القبائل والعشائر فيما بينها، والتي دفعت بانزياحات داخلية لبعض العشائر التي انتقلت من منطقة إلى أخرى.

كما شهدت فترة ما بعد الاستقلال، بعض الانزياحات العشائرية خارج الحدود وأخرى داخلها، سواء على مستوى عشائر الشمال أو الجنوب، وكان أبرزها مغادرة بعض من عشائر عنزة وشمّر وغيرها الأراضي السورية، مقابل انزياح أقسام من قبائل وعشائر أخرى في الجنوب إلى مستقراتهم في الجزء الأردني من حوران كالسردية والمساعيد وغيرها، وذلك نتيجة التحوّلات السياسية والاقتصادية والقانونية التي انعكست على وضع القبائل والعشائر خلال مرحلتي الوحدة مع مصر والبعث الأول. ثم تلتها بعض الانزياحات الداخلية نهاية الستينيات بداية السبعينيات، سواء في الجنوب بعد الحرب مع "إسرائيل" عام 1967 واحتلالها الجولان وتهجير أغلب عشائره العربية، والتي أعادت الدولة توطينها في دمشق وريفها، أو في الشمال بعد بناء سد الفرات ونقل بعض من عشائر البوشعبان في حلب إلى الحسكة/عرب الغمر، مروراً بانزياح داخلي جزئي في حلب بعد بناء سد تشرين، وصولاً إلى موجة النزوح العشائرية في الشمال الشرقي بعد جفاف نهر الخابور عام 2008.

**ورغم ذلك، لم تُشكِّل تلك الهجرات العكسية والانزياحات الداخلية حجماً كبيراً قياساً بالبُنية القبلية والعشائرية السورية العامة، بينما تعتبر الانزياحات الداخلية اليوم ذات حجم أكبر بكثير. فقد أُفرِغَت مناطق بالكامل من عشائرها ضمن محافظتي حلب وإدلب، ودُفِعَت نحو مناطق جديدة تركّز أغلبها في شمال حلب وشمال إدلب. الأمر الذي قد يفرض لاحقاً شكلاً ديموغرافياً جديداً للحدود السورية الشمالية مع تركيا. ناهيك عن موجات اللجوء من أبناء القبائل والعشائر ضمن المحافظتين، والتي توجّهت إلى دول الجوار أو غيرها من الدول الغربية.**

**وخلال موجات التهجير والنزوح المتتالية بين العامين 2012 - 2020، هُجِّرَت بنسبٍ متفاوتة: 247 عشيرة، تتبع 220 منها لـ25 قبيلة، من قرابة 1393 نقطة جغرافية (قرى، أبرز المزارع، بلدات، مدن) ، يضاف إليها 30 حياً في مدينة حلب، وبذلك يكون عدد النقاط المُهجَّرة 1423، قرابة 160 منها مشتركة بين القبائل والعشائر، ليصبح الرقم بعد حذف النقاط المشتركة 1263. ومع توقف العمليات العسكرية والهدوء النسبي الحذر للجبهات، عادت بعض العشائر إلى نقاط انتشارها الجغرافية الأصلية، بنسب متفاوتة، إذ شهدت قرابة: 556 نقطة جغرافية من أصل 1263، موزَّعة بين مزرعة وقرية ومدينة وحي، عودة سكانها بنسب متفاوتة. ويعود تفاوت نسب عودة النازحين إلى عوامل عدة، متعلقة بطبيعة القوى العسكرية المسيطرة على المنطقة، مقابل موقف القبيلة/العشيرة من تلك القوى.**

مقابل تلك العودة الجزئية لبعض العشائر إلى نقاطها الجغرافية المُسيطر عليها من قوى مختلفة، تبقى قرابة: **707 نقطة جغرافية موزَّعة بين (مزرعة، قرية، مدينة، حي) خاوية على عروشها**، ولم تشهد، حتى نهاية عام 2023، أي نوع من أنواع العودة لسكانها، الذين يرفضون العودة لمناطقهم الخاضعة لسيطرة النظام السوري والمليشيات الإيرانية، خاصة مع استمرار الانتهاكات بحق بعض العائدين، والتي تراوحت بين القتل والاعتقال والاغتصاب واستثمار أراضي النازحين لصالح ميليشياتها وشبيحتها، إضافة إلى سرقة المنازل وهدمها المتعمد بهدف منع سكانها من العودة. ناهيك عن مصادرة أراضي النازحين الزراعية وحجزها لصالح اتحاد الفلاحين والجمعيات التعاونية التابعة للنظام أو لصالح المصرف الزراعي، ثم طرحها في مزادات علنية لتأجيرها واستثمارها، والتي غالباً ما تكون شكليّة لترسو لصالح المتنفذين من قادة الميلشيات الموالية للنظام.

واللافت، أن تلك الانزياحات لم تقتصر على قبائل وعشائر حلب وإدلب، وإنما تجاوزتها إلى معظم العشائر المُهجَّرة من باقي المحافظات السورية، والتي تغيّرت بعض مواقعها الجغرافية التي تشغلها منذ ما قبل القرن السابع عشر ك (بعض عشائر العقيدات) بسبب التهجير القسريّ، الذي اختلفت نِسبهُ من قبيلة وعشيرة إلى أخرى، بحسب مناطقها وما شهدته من عمليات عسكرية. وقد أحصت الدراسة (أكثر من 37 قبيلة وعشيرة)، تعرَّضت لعمليات تهجير قسريّ بنسب متفاوتة بين عامي 2012-2019 من مناطق (دير الزور، الحسكة، الرقة، حمص، حماة، القنيطرة، ريف دمشق، درعا، تدمر) إلى جانب مكوِّنات حضرية أخرى من أبناء تلك المحافظات، على يد ثلاثة أطراف رئيسة متمثِّلة: بنظام الأسد وحلفائه، تنظيم "الدولة الإسلامية"، "قسد". ما دفع بموجات تهجير قسريّ كبيرة من المدنيين والمجموعات المقاتلة، باتجاه أرياف محافظتي حلب وإدلب الخاضعة لسيطرة قوات المعارضة السورية.

ويعد التهجير القسريّ من أهم المُتغيرات التي طرأت في سياق الصراع السوري، وأثَّرت على مختلف البُنى الاجتماعية التي تعرّضت له. وقد ساهمت عمليات التهجير التي طالت أغلب القبائل والعشائر في محافظتي حلب وإدلب بين عامي 2012 - 2020، في إحداث آثار مُركَّبة (سياسية، اقتصادية، ديموغرافية)، لم تقتصر نتائجها على تغيير خارطة البُنى القبيلة والعشائرية فحسب، وإنما طالت اقتصاد المنطقة، خاصة بعد خسارة أغلب العشائر المُهجَّرة لأراضيها الزراعية وسيطرة النظام عليها، وبالتالي توقف الزراعة في تلك المناطق وتهديد أمنها الغذائي، ناهيك عن خسارة أغلب القبائل والعشائر لما يقدر بثلثي مواشيها، نتيجة خسارة مراعيها وصعوبات نقلها بين مناطق السيطرة.

وبقدر ما أنهك التهجير القسريّ القبائل والعشائر وشتتها، ودفع بأبنائها إلى بيئة جديدة تحولوا فيها إلى نازحين (سواء ضمن المخيمات أو خارجها)، إلا أنه كان أحد المتغيرات التي عزّزت بشكل أو بآخر الروابط القبلية والعشائرية، خاصة عند المهجَّرين منهم، فقد زادت آليات التضامن والتماسك بينهم، كما زاد مستوى انتمائهم للعشيرة والقبيلة، خاصة بعد خسارة البعد المناطقي إثر التهجير. وقد ساهم في ذلك عوامل عدة، على رأسها: وحدة الموقف السياسي من نظام الأسد لدى أغلب المهجَّرين، واعتباره السبب المباشر في تهجيرهم، إضافة إلى استقرار أغلب العشائر المُهجَّرة في منطقة واحدة أو مناطق متقاربة، أو ضمن المخيمات ذاتها، خاصة تلك البعيدة عن مراكز المدن، والتي تتراجع فيها مستويات الخدمات والتعليم، الأمر الذي يحول دون دمج أكبر بين النازح والمقيم. ناهيك عن استبعاد المهجَّرين من المشاركة في الإدارة المحلية ضمن المناطق المضيفة، والتي تعطي الأولوية للمقيمين من أبنائها. بالمقابل، فقد أدى وفود عشائر جديدة مُهجَّرة للمنطقة، إلى زيادة في عصبية العشائر المضيفة/المقيمين، والتي تأثَّرت أيضاً بدخول بُنى عشائرية مُهجَّرة إلى مناطقها.

ولعلّ مستوى العصبية الذي زاده التهجير القسريّ، انعكس بشكل واضح في موقف أغلب العشائر المُهجَّرة من العودة إلى مناطق النظام. فقد عكس، بشكل أو بآخر، عدد النقاط الجغرافية التي ما زالت فارغة من سكانها ضمن محافظتي حلب وإدلب: **707** نقطة (قرية، بلدة، مدينة، حي، أبرز المزارع)، تماسكاً في الموقف السياسي والاجتماعي لدى بعض العشائر الرافضة للعودة إلى مناطق سيطرة نظام الأسد، والذي تُعبِّر من خلاله عن رفضها لأي عودة في ظل وجوده.

وفي هذا الإطار، ساهمت "مجالس القبائل" نسبيّاً في تماسك موقف رفض العودة إلى مناطق سيطرة نظام الأسد، فقد مثّلت إطاراً جامعاً وموحِداً لمواقف "مجالس العشائر" المنضوية تحتها. وفي هذا السياق، قد تلعب "مجالس القبائل" دوراً

في تحويل هذا الموقف إلى إجراءات بمفاعيل قانونية وحقوقية وسياسية أكبر، إذا ما استطاعت مستقبلاً تنظيم المهجَّرين من أبناء القبائل والعشائر ضمن (روابط مُهجَّرين)، تُشكِّل موقفاً موحّداً من العودة إلى مناطقها، وتوفِّر البيانات والإحصائيات حول تلك المناطق ونِسَب العودة إليها أو عدمه، على غرار روابط المهجَّرين التي تشكّلت في الشمال من أبناء المناطق المُهجَّرة من محافظات سورية أخرى. وهذا ما يُلحَظ غيابه ضمن الهيكلية الإدارية لمجالس القبائل والعشائر، والتي استحدَثَت مكاتب مختلفة باختصاصات متعددة، لكن إلى اليوم لا تتضمن مكتباً للمهجَّرين.

## القبائل في قلب الصراع

**بالنظر إلى خارطة الصراع في عموم سورية، وخاصة الشمال الغربي (حلب، إدلب) بين العامين 2011 - 2024؛ سنجد القبائل والعشائر عنصراً حاضراً ومتفاعلاً مع سياق الأحداث بمختلف مراحله ومستوياته وأطر افه المتعددة، سواء على المستوى العسكري أو السياسي أو المدني، وقد زاد هذا البروز والحضور مع انسحاب الدولة المركزية وتحوّل النظام إلى طرف من أطراف الصراع، الموزَّعين ضمن مناطق نفوذ متمايزة بلاعبين محليين و إقليميين ودوليين مختلفين:**

### النظام وحلفاؤه

بالنظر إلى سياسات نظام الأسد منذ العام 2011، سنجد أنه اعتمد على بعض شيوخ ووجهاء القبائل والعشائر في الأرياف والمدن، كأدوات للحشد والتعبئة مضادة للاحتجاجات السِلمية، ثم ما لبث أن شكّل مع بداية عملياته العسكرية ما يزيد عن 23 ميليشيا عشائرية، تركّزت فاعلية أغلبها في أحياء المدن والمناطق ذات الأهمية العسكرية في الريف. وما إن تراجعت العمليات العسكرية بسقوط أحياء حلب الشرقية وتهجير العشائر المعارضة منها؛ حتى بدأ النظام بدمج بعض تلك المليشيات في صفوف الجيش وربطها بالأجهزة الأمنية، بينما بقيت بعض المليشيات العشائرية المدعومة من إيران قائمة بذاتها إلى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

جدول رقم (6): يبين أبرز المجموعات المُشكَّلة على أساس عشائري ومدعومة من النظام وإيران، ضمن حلب وإدلب، بين العامين 2012 - 2018

| م | القبيلة/العشيرة | اسم التشكيل والتبعية | عام التأسيس |
|---|---|---|---|
| 1 | حديديين – حليبات/ موالي | صقور الضاهر (تابع للمخابرات الجوية) | 2012 |
| 2 | بقارة | لواء الباقر (تابع لقيادة القوات الإيرانية بحلب) | 2012 |
| 3 | بيت بري وميدو/ قيس | لواء زين العابدين | 2013 |
| 4 | نعيم | قوات القاطرجي (الترفيق) | 2013 |
| 5 | قيس – بقارة | فوج النيرب المهام الخاصة (تابع لقيادة القوات الإيرانية بحلب) | 2013 |
| 6 | سفارنة/وأخرى | فوج السفيرة (تابع لقيادة القوات الإيرانية بحلب) | 2014 |
| 7 | بومسرة/بوشعبان | كتيبة تابعة للأمن العسكري | 2015 |
| 8 | عساسنة | لواء العساسنة | 2015 |
| 9 | عساسنة | كتائب "دفاع وطني" | 2015 |
| 10 | عساسنة | كتائب أبو حسن دوشكا | 2013 |
| 11 | مشاهدة | كتيبة تابعة للإيرانيين | 2015 |
| 12 | بوشيخ/بوشعبان | كتيبة "دفاع وطني" | 2015 |
| 13 | الطوقان/موالي | كتيبة تابعة للأمن العسكري | 2015 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 14 | طي | قوات الصحوة العشائرية<br>كتيبة تابعة للأمن العسكري (ضمن قرية برنة) | 2016<br>2014 |
| 15 | بني عز/موالي | تأسَّسَت ميليشيا آل الدرويش أواخر عام 2012. وفي عام 2017 تحوّلت إلى فوج المبارك/الفرقة 25-مهام خاصة- قوات النمر. | 2017-2012 |
| 16 | بني سعيد – قيس – وأخرى | فوج عشائر منبج | 2017 |
| 17 | حديديين | كتائب "دفاع وطني" | 2018 |
| 18 | عقيدات | كتيبة تابعة للأمن العسكري (ضمن قرية زيتان) | 2018 |
| 19 | الحسين العلي/بوشعبان | كتيبة تابعة للأمن العسكري.<br>كتيبة تتبع للفرقة 25 | 2018<br>2015 |
| 20 | عشائر من منبج | لواء الشمال التابع لشعبة المخابرات العسكرية | 2018 |

المصدر: من إعداد فريق البحث، استناداً إلى البيانات التي جمعت عبر المسح والمقابلات الميدانية

في مرحلة لاحقة، اختلفت الأدوار العسكرية لتأخذ منحىً سياسياً أكبر، فقد تحوَّل بعد العام 2016 أغلب قادة الميليشيات العشائرية إلى أعضاء في مجلس الشعب ومجالس المحافظات، إضافة لتوليهم مناصب في حزب البعث. ناهيك عن توظيفهم من قبل النظام والإيرانيين والروس في عمليات "التسوية" وأدوار الوساطة المحلية ضمن ملفات عدة، على رأسها عودة المهجّرين من أبناء القبائل والعشائر. ولم تقتصر تلك الأدوار على حلب وإدلب، وإنما دفع النظام والروس ببعض الشيوخ إلى واجهة "التسويات" و"المصالحات" مع مقاتلي المعارضة في أغلب المناطق السورية ذات الثقل العشائري.

## "الجيش الوطني"

تفاعل المكوّن العشائري بشكل سريع مع انتفاضة عام 2011 ضمن مناطق حلب وإدلب، قبل أن تنخرط العديد من العشائر التابعة لقبائل مختلفة في العمليات العسكرية ضد النظام عام 2012، سواء كعنصر حاضر في الفصائل العسكرية أو كتشكيلات عشائرية/مناطقية، بلغ تعدادها في المحافظتين ما يزيد عن 36 تشكيلاً، قبل أن تُهجَّر من مناطقها ويندثر أغلبها تدريجياً بعد العام 2016، ويذوب في بُنية الفصائل العسكرية المعارضة، ثم لتنحسر بعد العام 2017 مع انحسار قوات المعارضة إلى جيوب صغيرة في محافظتي حلب وإدلب، إضافة للفصائل والمجموعات العشائرية المُهجَّرة من خارج المحافظتين. وقد انضوت تلك الفصائل إلى جانب قوات المعارضة العسكرية العاملة في ريف حلب تحت مظلة "الجيش الوطني"، والذي تُشكِّل نسبة المكوّن العشائري ضمن صفوف مختلف فصائله وتشكيلاته ما يزيد عن 65%.

من جهة أُخرى، نجد القبائل والعشائر عُنصراً حاضراً **على المستوى المدني**، عبر مجالس القبائل والعشائر الناشطة في الشمال، والمتركّزة فاعليتها في أدوار الوساطة المحلية ضمن مستويات مختلفة، إلى جانب قضايا الصلح والقضاء العشائري. مقابل **تمثيل سياسي** في "الائتلاف الوطني" (كتلة القبائل والعشائر/5 مقاعد)، اقتصر على "مجلس القبائل والعشائر في اعزاز"، والذي أُنشئ كمظلة عامة مدعومة من "الجيش الوطني" وبمباركة تركية، لاحتواء حركة تشكيل المجالس على الأرض.

## هيئة "تحرير الشام"

أما بالنسبة للهيئة ومناطق نفوذها، نجد العشائر عنصراً حاضراً أيضاً في مختلف المستويات، بدءاً من **الجانب العسكري**، إذ يُشكِّل العنصر العشائري التابع لقبائل مختلفة، نسبة وازنة في بُنية الهيئة تصل إلى قرابة 70%، لكنها دون مفاعيل

تنظيمية واضحة؛ نتيجة لاختلاف التنظيم العسكري والأيديولوجي عنهُ في مناطق "الجيش الوطني"، إضافة إلى احتواء المجموعات والتشكيلات العسكرية العشائرية ضمن جناح عسكري رديف، أطلقَت عليه الهيئة اسم سرايا "المقاومة الشعبية".

**وعلى المستوى المدني**، يبدو الحضور واضحاً عبر تجربة "مجالس القبائل والعشائر"، التي امتدت إلى أرياف إدلب، مقابل مجالس "العوائل والأعيان" التي برزت في المدينة. فقد شكَّلت الهيئة في إدلب مظلة/مجلساً عاماً تحت اسم "مجلس شورى القبائل والعشائر" لاحتواء حركة تشكيل تلك المجالس، والتي تركَّزت فاعليتها أيضاً في الوساطة المحلية متعددة الاتجاهات، وكذلك مكاتب الصلح المنتشرة في المنطقة والمتعاونة مع مؤسسات القضاء القائمة. أما على **المستوى السياسي**، فقد عملت الهيئة على تمثيل القبائل والعشائر إلى جانب كتل أخرى في "مجلس شورى الإنقاذ"، عبر 8 مقاعد مثَّلت "كتلة القبائل والعشائر"، بغض النظر عن مستوى التمثيل وتناسبه مع حجم وثقل القبائل والعشائر على الأرض.

## قوات "سوريا الديمقراطية"

لا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لمناطق سيطرة قوات "سوريا الديمقراطية"، خاصة ضمن ريف حلب (عين العرب، منبج)، إذ يبرز ثقل العنصر العشائري **في بُنية "قسد" العسكرية** متمثلاً بـ"مجلس منبج العسكري" وتشكيلاته المُسلّحة، مقابل تمثيل في شكل الإدارة المدنية القائمة، فرضه المجتمع المحلي بعد احتجاجات وصدامات عديدة مع "قسد". إضافة إلى أدوار الوساطة المحلية بمختلف الاتجاهات، خاصة في القضايا المدنية والنزاعات المحلية، إذ يبرز القضاء العشائري ومكاتب الصلح ضمن المحاكم الخاصة بـ "قسد"، والتي تعتمد على بعض الشيوخ والوجهاء كوسيط بينها وبين المجتمع المحلي (عشائر المنطقة). وقد امتدت أدوار الوساطة التي يلعبها بعض شيوخ العشائر، بدفع من "قسد"، إلى ملف معتقلي "تنظيم الدولة" من المقاتلين المحليين السوريين، إذ تقوم وحدات "حماية الشعب" (YPG) بإفراجات جماعية عن عناصر "تنظيم الدولة" السابقين والمعتقلين في سجونها، ممن تصفهم بأن "أيديهم لم تتلطخ بالدماء"، وذلك بوساطة عشائرية أطلقت عليها اسم "الكفالات العشائرية"، يمثّلها الشيوخ والوجهاء ممن اختارتهم "قسد"، سواء من الشيوخ التقليديين الذين صدّرتهم، أو أولئك الذين فرضتهم كشيوخ ووجهاء لعشائرهم ومناطقهم.

**وفيما يلي، جدول يوضّح نِسبَاً تقريبية لتوزُّع القبائل والعشائر، ضمن أبرز التشكيلات والمظلات العسكرية العاملة في الشمال السوري حتى بداية العام 2023: (أبرز فصائل "الجيش الوطني"، هيئة "تحرير الشام"، قوات "سوريا الديمقراطية").**

جدول رقم (7): يبين أبرز المظلات العسكرية المعارضة في الشمال السوري وطبيعة تشكيلاتها ونِسَب المكوّن القبلي والعشائري ضمنها [7]

| م | اسم الكتلة | الفصيل/التشكيل | القبيلة/العشيرة | النسبة التقديرية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | حركة التحرير والبناء | جيش الشرقية | بقارة | %20 |
| | | | بو شعبان | %25 |
| | | | عقيدات | %25 |
| | | | عشائر أُخرى، عوائل | %30 |
| | | أحرار الشرقية | بقارة | %34 |
| | | | عقيدات | %13 |
| | | | بو شعبان | %14 |
| | | | قيس/جيس، طي، جبور، وأخرى | %39 |
| | | الفرقة 20 | بقارة | %20 |
| | | | بو شعبان | %30 |
| | | | عقيدات، قبائل وعشائر أخرى، عوائل | %50 |
| 2 | هيئة ثائرون | فرقة السلطان مراد | تركمان | %60 |
| | | | موالي | %10 |
| | | | عشائر السفارنة | %5 |
| | | | لهيب، عقيدات، جحيش، طي، نعيم، قيس، دمالخة. | %15 |
| | | | أخرى/عوائل | %10 |
| | | فرقة المعتصم | حديديون | %35 |
| | | | نعيم | %13 |
| | | | عوائل/مارع | %35 |
| | | | عوائل/حلب | %17 |
| | | فرقة الحمزة | تركمان | %15 |
| | | | هنادي | %10 |
| | | | بو شعبان | %10 |
| | | | موالي | %10 |
| | | | قيس | %12 |
| | | | كرد | %10 |
| | | | بوبطوش | %5 |
| | | | عشائر أخرى، عوائل | %28 |
| | | فرقة سليمان شاه/ العمشات | بني جميل/جملان | %20 |
| | | | موالي | %20 |
| | | | بوشعبان | %5 |
| | | | اللهيب | %5 |
| | | | جيس وبني خالد ونعيم | %30 |
| | | | أخرى/ عوائل | %20 |
| | هيئة ثائرون | ملك شاه | تركمان | %50 |
| | | | زبيد | %10 |
| | | | عقيدات | %10 |
| | | | فواعرة | %7 |
| | | | دمالخة | %5 |
| | | | عشائر أخرى، عوائل | %18 |
| | | صقور الشمال | نعيم | %25 |
| | | | بو شعبان | %30 |

[7] تجدر الإشارة، إلى أن نِسَب المكوّن القبلي والعشائري وغيره ضمن أبرز المظلات العسكرية العاملة في الشمال، تم تقديرها بناءً على أعداد التشكيلات والفصائل، وقد تم حجب الأعداد من العرض في الجداول، بناءً على طلب أغلب المصادر، لأسباب أمنية في الفترة التي أنجزت خلالها الدراسة.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | بقارة | %10 |
| | | | عشائر أخرى، عوائل | %35 |
| | | فرقة الشمال | بو شعبان | %40 |
| | | | عشائر أخرى، عوائل | %60 |
| | | لواء السلطان محمد الفاتح | تركمان | %60 |
| | | | عشائر عربية | %10 |
| | | | أخرى/عوائل | %30 |
| 3 | فرقة النخبة | | جحيش | %15 |
| | | | عنزة | %5 |
| | | | موالي | %10 |
| | | | نعيم، بو شعبان، بني خالد، اللهيب، جبور. | %50 |
| | | | أخرى/ عوائل | %20 |
| 4 | الجبهة الشامية | | بو شعبان | %10 |
| | | | جيس، نعيم، بني خالد، دمالخة، جبور، طي، كرد. | %37 |
| | | | أخرى/عوائل | %53 |
| 5 | حركة أحرار الشام | | قيس | %8 |
| | | | نعيم | %5 |
| | | | بو شعبان | %15 |
| | | | عشائر كردية | %10 |
| | | | طي، شمّر، عقيدات، بو خميس، بني خالد. | %40 |
| | | | أخرى/ عوائل | %22 |
| 6 | هيئة تحرير الشام | | بو شعبان | %15 |
| | | | عقيدات | %10 |
| | | | بقارة | %12 |
| | | | دليم | %5 |
| | | | جبور | %2 |
| | | | قيس | %8 |
| | | | موالي، اللهيب، شمّر، بني خالد، طي، حديديين، نعيم. | %25 |
| | | | أخرى/عوائل | %23 |
| 7 | جيش النصر | | بو شعبان | %35 |
| | | | اللهيب | %30 |
| | | | نعيم، بني خالد. | %15 |
| | | | أخرى/عوائل | %20 |
| 8 | الجيش الثاني | | سماطية/بوشعبان، خزاعلة، نعيم، حديديين. | %80 |
| | | | أخرى/عوائل | %20 |
| 9 | جيش إدلب الحر | | كرد، دروز، تركمان.<br>نعيم، قيس، بني خالد، ويسات، بو شعبان، شمّر، بقارة. | %80 |
| | | | أخرى/عوائل | %20 |
| 10 | الوقاص | | بو شعبان | %15 |
| | | | عقيدات | %5 |
| | | | عشائر أُخرى، عوائل | %80 |
| 11 | قوات "سوريا الديمقراطية" (مجلس منبج العسكري) | جند الحرمين | البوبنا/بو شعبان | %75 |
| | | | عشائر أُخرى | %25 |
| | | الظاظات | عشائر السفارنة | %95 |
| | | | أُخرى/عوائل | %5 |
| | | كتائب شمس الشمال | العميرات/ بو شعبان | %70 |
| | | | عشائر أُخرى | %30 |
| | | "ثوار منبج" | عشائر كردية/عين العرب | %60 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | أخرى/كرد من خارج منطقتي منبج وعين العرب | %40 |
| | | لواء التحرير | عشائر عربية | %95 |
| | | | كرد من غير السوريين | %5 |
| | | "جيش الثوار" | نعيم | %10 |
| | | | قيس | %20 |
| | | | أخرى/عوائل من مختلف مناطق إدلب. | %70 |
| | | الشمال الديمقراطي | قيس | %15 |
| | | | نعيم | %15 |
| | | | عوائل/جبل الزاوية/إدلب | %70 |
| | | كتيبة التركمان | عشائر تركمان منبج وعين العرب | %100 |

المصدر: من إعداد فريق البحث، بالاستناد إلى المقابلات والمسح الميداني

**وبالنظر إلى تفاعل العنصر القبلي والعشائري المتشابه تقريباً على اختلاف مناطق وقوى السيطرة، يمكن استخلاص بعض النتائج، وتثبيت ملاحظات على مستويات مختلفة، وفقاً لما يلي:**

- **حجم المكوّن وامتداده:** لا يبدو حضور القبائل والعشائر وتفاعلها مع مختلف أطراف الصراع غريباً، بقدر ما يبدو طبيعياً ومنسجماً مع حجم هذا المكوّن وثقله وامتداداته في حلب وإدلب، كغالبية ضمن البُنى الاجتماعية المكوِّنة للشمال الغربي، والتي يصعب تجاوزها من مختلف أطراف الصراع، الأمر الذي دفع الأطراف المختلفة إلى استخدامها أو الاعتماد عليها أو الشراكة معها، وسبقهم إلى ذلك المجموعات الجهادية أيضاً. ورغم فروقات العلاقة مع المكوّن القبلي والعشائري تبعاً لجهات السيطرة، إلا أن مختلف الأطراف عبَّرت عن نفس الحاجة إليه، سواء كقوة عسكرية أو شرعية سياسية - مدنية في المناطق التي يُشكّل ثقلها الديموغرافي، أو كرديف للإدارة المدنية، خاصة بعد انحسار العمليات العسكرية وتفاعلاتها إلى مناطق القبائل والعشائر ضمن الأرياف، إثر سيطرة النظام على أغلب المدن.

وقياساً بتاريخ القبائل والعشائر في الشمال وعموم سورية، لا تبدو النزعة الانقسامية الحالية غريبة، بقدر ما تبدو تكراراً لتفاعلها السابق في الحروب والأحداث المفصلية، إذ تكاد الجغرافية السورية لم تشهد نزاعاً متعدد الأطراف؛ إلا وكانت القبائل والعشائر عنصراً حاضراً ومنقسماً بين أطرافه، على اختلاف الحقب والعصور، كحال أغلب البُنى الاجتماعية. ولعلّ أقرب الحقب إلى الواقع الراهن هي مرحلة انهيار الدولة العثمانية وتشكُّل سورية الحديثة، خاصة فترة الحكومة العربية 1918- 1920، فقد شهدت الجغرافية السورية تعدد لاعبين محليين ودوليين وإقليميين على الساحة السورية، انقسمت القبائل والعشائر بينهم، قبل أن تُثَبَّت الحدود الجغرافية ويعلن الكيان السوري تحت مظلة الانتداب الفرنسي، لتعاد التفاعلات ذاتها بصيغ مختلفة داخل الحدود الجديدة.

- **عابرة لحدود الصراع:** من خلال سياق العسكرة في الشمال وعموم الجغرافية السورية، نجد أن البُنى القبلية والعشائرية أكثر البُنى الاجتماعية العابرة لحدود الصراع ومناطق النفوذ الخاصة بمختلف الأطراف. ولكن بالمقابل، فإن هذا الامتداد يعدُّ عبوراً اجتماعياً- ثقافياً وليس سياسياً، فالقبيلة والعشيرة مُنقسمة في الموقف السياسي تبعاً للأطراف المختلفة. ووفقاً لذلك، نجد أن القبيلة/العشيرة جزء حاضر في كل منطقة نفوذ، وإن اختلف مستوى الحضور من طرف إلى آخر. وبالتالي، **هي جزء أو حامل أو أداة ضمن مشروع كل طرف من أطراف الصراع، لكنها لا تحمل مشروعاً خاصاً. وهنا يمكن القول: إن القبيلة/العشيرة موجودة وحاضرة في تفاعلات الشمال وعموم**

**الجغرافية السورية، لكن لا يمكن الحديث، حتى الآن على الأقل، عن "مشروع" قبلي/عشائري في الشمال أو في سورية.**

على العكس، فإن طبيعة الانقسامات السياسية الحادة التي أحدثها الصراع، تجاوزت بُنية العشيرة/القبيلة لتُهدِّد أحلافاً قبلية بالانهيار، **وهي ظاهرة غير مسبوقة في سورية على مستوى الأحلاف القبلية المؤسّسة** في حقب زمنية سابقة. فقد تأثَّرت بعض تلك الأحلاف بشكل واضح بعد العام 2016، واختلف مستوى التأثُّر من حلف إلى آخر بحسب مناطق النفوذ وطبيعة المواقف السياسية للعشائر المكوِّنة للحلف الواحد. وتجلى هذا الأثر بخروج بعض العشائر عن الأحلاف القديمة التي جمعتها سابقاً مع قبائل أخرى لأغراض متنوّعة (دفاعية، سياسية، جغرافية/مناطقية)، وعودتها إلى قبائلها الأم بدوافع وأسباب مختلفة، خاصة بعد الانقسام في الموقف السياسي بين العشائر المكوِّنة لتلك الأحلاف، كحلف الحديديين، الذي تضعضع وتأثَّر بشكل واضح، كغيره من بعض الأحلاف الأخرى في المنطقة.

وإن تفسير ظاهرة تأثُّر الأحلاف القبلية، مرتبط بعوامل عدة طرأت بعد العام 2011 وما تلاه من متغيرات سياسية وعسكرية، على رأسها **الانقسام في الموقف السياسي** بين العشائر المكوِّنة للقبيلة الواحدة أو الحلف القبلي، والذي تطوّر لاحقاً إلى صدامات مسلحة بين بعضها. وبقدر ما يعد هذا العامل مؤثِّراً؛ إلا أنه ليس حاسماً في تفسير تلك الظاهرة. إذ يأتي **تشكيل مجالس القبائل والعشائر** كعامل إضافي، والذي أثَّر بشكل مباشر على تركيبة بعض الأحلاف، كحلف الحديديين، خاصة بعد أن وفَّرت بعض المجالس مظلة جديدة لعشائرها التي كانت منضوية تحت أحلاف مختلفة مع قبائل أخرى، إذ خرَجَت بعض تلك العشائر من تحالفاتها التاريخية لتعود إلى قبائلها الأم بعد تشكيلها مجالس قبلية لإدارة شؤونها.

إضافة للعوامل السابقة، مثّل **التهجير القسريّ**، عاملاً مهماً في التأثير على بعض الأحلاف، خاصة تلك القائمة على أساس جغرافي/مناطقي، فقد أدَّت العمليات العسكرية في حلب وإدلب إلى تهجير عشائر كاملة وإفراغ مناطقها، وبالتالي ضرب القاعدة التي قامت عليها بعض الأحلاف كحلف السكن/السجن. من جهة أخرى، دفعت حركة التهجير القسريّ ببعض العشائر من عدة محافظات سورية إلى حلب وإدلب، ما ساهم أيضاً بتشجيع عشائر محلية (من القبائل المهجّرة ذاتها) للخروج عن أحلاف مناطقية كانت تربطها مع عشائر أخرى في حلب وإدلب، والانضمام إلى أبناء عمومتهم من العشائر المهجَّرة من القبيلة ذاتها، تحت غطاء مجلسها القبلي المؤسس حديثاً في المنطقة. ووفقاً للعوامل السابقة، اختلفت درجة التأثُّر من حلف إلى آخر على مستوى حلب وإدلب، أو حتى على مستوى الأحلاف القبلية في باقي المحافظات السورية، فقد أظهر حلف العقيدات تماسكاً أكبر قياساً بغيره من الأحلاف، في حين أبدى حلف الموالي تماسكاً نسبيّاً أيضاً، بالرغم من التباين السياسي في مواقف العشائر المكوِّنة له. وقد يعود ذلك لأسباب بُنيوية متعلقة بطبيعة الحلف وظروف تشكيله التاريخية. **ووفقاً لمعطيات المرحلة الحالية وما أنتجته من أثر على الأحلاف القبلية؛ فقد تشهد المنطقة مستقبلاً تشكيل تحالفات قبيلة وعشائرية جديدة بأسماء وأشكال مختلفة.**

- **أداة للحشد في مرحلة ما بعد الحرب:** لم يرتبط حضور القبائل والعشائر مع مختلف أطراف الصراع، بمرحلة معينة أو ظروف خاصة ضمن أحداث وسياقات الملف السوري، بقدر ما تعلق الأمر بكونها البُنية الاجتماعية الأكبر، والتي احتاجتها كل الأطراف بمختلف الاتجاهات. ووفقاً لذلك، فإن انتهاء مرحلة العمليات العسكرية لا يعني أبداً أن الأدوار

القبلية والعشائرية الحالية ستنتهي. بل على العكس، قد تحتاجها مختلف الأطراف مستقبلاً باتجاهات عدة، خاصة إذا تحوّل الصراع إلى سياسي، فمن المتوقع أن يبرز دور القبيلة والعشيرة أو المجالس القبلية كإطار للحشد والتعبئة ضمن الانتخابات بمختلف أشكالها ومستوياتها، الأمر الذي سيعزّز أكثر من أدوار القيادة القبلية والعشائرية مستقبلاً.

وبالرغم من الفروقات البسيطة بين أداء القيادة القبلية والعشائرية مع مختلف أطراف الصراع، إلا أن الأدوار العامة تبدو واحدة، خاصة المُتركّزة في الوساطة المحلية على اختلاف مستوياتها، وهو دور تاريخي قرين بالقيادة القبلية والعشائرية في سورية. لذلك، من المحتمل أن يستمر هذا الدور ويتطوّر إلى ملفات أكبر، كـ"المصالحات" و"التسويات" التي يقودها النظام والروس، إضافة إلى ملف النازحين، خاصة وأن جزءاً كبيراً من تلك البُنية مُهجَّر. مقابل أدوار أخرى قد تفرض نفسها مستقبلاً ضمن صيغ الحل السياسي وإطار الإدارة المحلية.

- **العشائرية والبُنى الفصائلية:** انخرط قسم كبير من المكوّن العشائري في حرب مفتوحة مع النظام، ويُشكّل اليوم غالبية البُنية العسكرية للمعارضة بمختلف تشكيلاتها وفصائلها، وبالرغم من اختلاف نسبه من فصيل إلى آخر، وطغيانها في بعض التشكيلات؛ إلا أن الأخيرة ليست محكومة بأهداف وسياسات عشائرية أو قبلية، بقدر ما هي محكومة بمشاريع وأهداف المظلات المنخرطة ضمنها. إذ يُلحَظ أن التعبير القبلي والعشائري داخل البُنية العسكرية المعارضة، سرعان ما يتراجع في حالة الفصائل ذات التنظيم العسكري المُنضبط، أو تلك التي يطغى عليها التوجه الأيديولوجي – العقدي، أو المدعومة إقليمياً ودولياً ومتأثّرة بسياسات وتوجهات الداعم. كما يتراجع التعبير العشائري لدى الفصائل والتشكيلات غير العربية، رغم أنها تضم مكونات عشائرية، ويأتي هذا التراجع لصالح التوجهات القومية للفصيل، كحالة التركمان، أو لصالح التوجهات الحزبية - القومية في حالة المكوّن الكردي ضمن قوات "سوريا الديمقراطية". في حين أخذت بعض المجموعات العشائرية المقاتلة بجانب النظام والمدعومة من إيران شكلاً أكثر خطورة، نتيجة سعي إيران إلى إضافة البعد الطائفي للتركيبة العشائرية، إذ يضم كل فصيل مكتباً دعوياً يستهدف تشييع العناصر وعوائلهم.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن حضور العنصر العشائري **بصيغة تكتلات** داخل بُنية "الجيش الوطني"، قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة الحوادث الفصائلية بخلفيات عشائرية، والعكس صحيح. الأمر الذي يهدّد بُنية تلك الفصائل والمنطقة العاملة ضمنها، ويستدعي أن تراعى هذه الجزئية ويولى لها أهمية في مناقشة أي عمليات إعادة هيكلة مستقبلية للجيش والأجهزة الأمنية، والتي تعتمد عند المعارضة على نسبة وازنة من القبائل والعشائر. وينطبق ذلك على نظام الأسد الذي يُجنِّد آلافاً من أبناء القبائل والعشائر ضمن أفواج نظامية وميليشيات غير نظامية، يضاف لها البعد الطائفي أحياناً، خاصة تلك المدعومة من قبل إيران في المنطقة. كما ينسحب الأمر ذاته على بُنية "قوات سوريا الديمقراطية"، والتي تضم مجالس عسكرية متنوّعة ذات صبغة قومية وعشائرية غير منسجمة تنظيمياً وأيديولوجياً، الأمر الذي قد يؤدي لاحقاً إلى صدامات فيما بينها بأشكال وأسباب متعددة، أو خروج بعضها عن مظلة "قسد" تنظيمياً بدوافع مختلفة.

## العصبيات والدولة والسُلطة

سعى نظام الأسد طوال فترة حكمه، إلى توظيف مختلف البُنى الاجتماعية والعصبيات ضمن معادلة السُلطة وتثبيت أركان النظام، دون اتخاذ إجراءات حقيقية في نقل تلك البُنى إلى مستوى روابط المواطنة واستثمار إمكانات الدولة في ذلك، سواء عبر قوانين الإدارة المحلية، أو برامج التنمية المتوازنة، أو حكم القانون أو السياسات العمرانية، بشكل يكتمل خلاله مفهوم المواطنة الذي يحلّ بديلاً عن أي انتماءات فرعية أخرى ولا يُلغيها، بقدر ما يُحجِّم مفاعيلها السياسية التنظيمية.

ولكن في الحالة السورية، وخاصة بعد حكم الأسد، تحوَّلت الدولة إلى إطار قانوني وسياسي للسُلطة القائمة، والتي استندت تركيبة بُنيتها الأساسية على عصبيات لا تختلف عن العصبية القبلية، بل على العكس قد تفوقها؛ إذ يتداخل في السُلطة الأسدية عصبيات مُركّبة، على رأسها الطائفية التي تشكّل القاعدة الرئيسة للنظام، مقابل عصبية عائلية داخل الطائفة، تتجلى بعائلة الأسد الحاكمة، إضافة إلى عصبية عشائرية داخل الطائفة، وأخرى مناطقية، وهذا ما يُثبتهُ الواقع العملي منذ بداية عهد حافظ الأسد، إذ تجلّت تلك العصبيات المُركّبة في الجيش والأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة وسياساتها.

لم تشهد تلك العصبيات أي تراجع في مستوياتها، بل على العكس، اتخذت بعد العام 2011 مستويات أعلى وأشكالاً أكثر عنفاً، تحت غطاء الدولة. ففي دراستين منفصلتين ومتباعدتين في الفترة الزمنية، يتضح من الأولى التي مرّت في إحدى جوانبها على طبيعة الضباط الذين يقودون أهم الوحدات العسكرية الضاربة في الجيش السوري: أن حافظ الأسد سعى إلى تشكيل جماعته الخاصة ضمن الطائفة العلوية، فاعتمد بداية على المقربين وصلات الدم (العائلة، العشيرة، الطائفة)، فقد كان من العلويين ما لا يقل عن 61.3% من الضباط الـ31 الذين اختارهم الأسد بين عامي 1970 - 1997 ليحتلوا المواقع الرئيسة في القوات المسلحة والتشكيلات العسكرية النخبوية وأجهزة الأمن والاستخبارات، وكان 8 من هؤلاء من عشيرته (الكلبية)، و4 من عشيرة زوجته (الحدادين)، وكان 7 من بين هؤلاء الـ12 منتقين من بين أقرباء الأسد المباشرين بالدم أو بالزواج. وكان 3 منهم: شقيقه رفعت، وابن عمته شفيق فياض، وابن عم زوجته عدنان مخلوف، يقودون أهم وحدات النخبة الضاربة (سرايا الدفاع، الحرس الجمهوري، الفرقة الثالثة المدرعة)[8]. واللافت، أن النِسَب السابقة لم تختلف بعد حكم بشار الأسد.

أما بعد الثورة في العام 2011، زادت تلك النِسَب بشكل أوضح، فقد أظهرت دراسة نُشِرَت في عام 2020، وتناولت في ذلك العام طبيعة القيادات ضمن أهم 40 منصب في الجيش السوري، والمسؤولين عن إدارة العمليات العسكرية في سورية بعد العام 2011؛ أن الـ40 ضابطاً الذين يشغلون تلك المناصب ينتمون للطائفة العلوية، وضمن هؤلاء 14 ضابطاً من عشيرة آل الأسد (الكلبية) ويقودون فعلياً أهم الوحدات والفرق الضاربة في الجيش (المخابرات العسكرية، المخابرات الجوية، الحرس الجمهوري، الفرقة 10، الفرقة 14، الفرقة 22، الفرقة 30، إدارة المدفعية والصواريخ، شرطة عسكرية). بالمقابل، ينتمي 7 أو أكثر من الضباط الـ40 إلى عشيرة والدة بشار الأسد (الحدادين)، ويقودون: (الفرقة 2، الوحدات الخاصة، الفرقة 3، الفرقة 5، الفرقة 11، الفرقة 26). وأما ما تبقى من الضباط الـ40، وهم 19 موزعون على عشائر أخرى داخل

[8] حنا بطاطو، فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم، ص: 406.

الطائفة أبرزها (الخياطين، المتاورة). ناهيك عما لا يقل عن 6 من مجموع الضباط يرتبطون مع الأسد بصلة دم مباشرة، وأبرزهم: (ماهر الأسد، طلال مخلوف، جهاد سلطان، زهير الأسد)[9].

وقد شملت تلك الإحصائيات والمسح في الحقبتين المختلفتين مؤسسة الجيش فقط، دون المرور على الأجهزة الأمنية كاملة، والتي لا يختلف فيها الوضع عن الجيش، إضافة إلى القضاء العسكري. مقابل عشرات الميليشيات التي استحدثها النظام كقوة رديفة بعد العام 2012، والمبنيّة أغلبها على عصبيات أوليّة (عائلية، عشائرية، طائفية، مناطقية).

**بالنظر إلى تلك الأرقام التي تُعبِّر عن حقبتين مختلفتين لنظام واحد، نجد أنه: في الوقت الذي كانت تتراجع فيه العصبيات القبلية والعشائرية في مختلف أطراف سورية بفعل عوامل الزمن وسياسات البعث، كانت العصبيات المُشكِّلة لبُنية النظام تزداد أكثر وأكثر، حتى اتخذَت بعد العام 2011 مستويات أعلى من العنف، فقد استخدم النظام مختلف العصبيات ووظفها بطرق متعددة بشكل يخدم السُلطة ولا يهددها، وحوَّل أغلب قيادات البُنى الاجتماعية التقليدية (القبيلة، الطائفة، العائلة) إلى وسيط بين السُلطة والمجتمع بأدوار أقرب لـ"المجتمع المدني"، بينما بقي محافظاً على بُنيته العصبوية المُركَّبة، والتي أنتجت حالة سُلطوية ما دون دولة، عطّلت تطور مؤسسات الدولة، وبالتالي أعاقت تطور المجتمع، وقادت بشكل أو بآخر إلى الدفع بجزء كبير من بُناه إلى الانتفاض في العام 2011.**

[9] محسن المصطفى، مراكز القوة في جيش النظام 2020: نهج الصفاء العلوي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 13 آذار 2020.

عمـران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

OmranDirasat